

# المواكبة المستمرة

نشرة شهرية تجمع ملخصات نصوص أجنبية هامة

العدد الرابع: حزيران 2021

إعداد:

مديرية الدراسات الإستراتيجية

## المحتويات

- 3 ..... ❖ توقعات حول الانتخابات العراقية
- 9 ..... ❖ أميركا والكيان الإسرائيلي.. وقت إنهاء العلاقة الخاصة؟!
- 17 ..... ❖ تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي
- 23 ..... ❖ استطلاعات للرأي العام التركي حول أميركا وروسيا
- 27 ..... ❖ الشرق الأوسط ينظم نفسه بعيداً عن أميركا
- 33 ..... ❖ تحولات الرأي العام لدى فلسطينيي 1948
- 39 ..... ❖ خلاصات من جولة الرئيس الأميركي الأوروبية.. من قمة السبع إلى بوتين
- 47 ..... ❖ تعليقات روسية حول قمة بايدن - بوتين



## الرمد الإستراتيجي

- المواكبة المستمرة -

### توقعات حول الانتخابات العراقية

#### الموضوع

تقرير بعنوان "لماذا على الأرجح لن تكون الانتخابات العراقية المقبلة بمثابة تغيير في اللعبة" صادر عن "برنامج أبحاث الصراعات" (برنامج ممول من الحكومة البريطانية) في مؤسسة LSE مركز الشرق الأوسط، أعدّه سجاد جواد، العدد 48، نيسان 2021. يتناول التقرير الظروف الحالية للانتخابات النيابية العراقية المبكرة المزمع إجراؤها في تشرين الأول 2021 وتوقعات حول نتائجها، ويخلص إلى أن تلك النتائج لن تشهد تغييراً كبيراً في الواقع الحالي.

#### موجز التقرير

شهد العراق احتجاجات في العاصمة بغداد والمدن الجنوبية على خلفية مشاكل اقتصادية وسياسية. تحاول النخبة السياسية كبح الغضب الشعبي من خلال إصلاحات فاترة. كما تستخدم الأحزاب الاحتجاجات وتداعياتها لإضعاف منافسيها من خلال تسييس الإصلاحات. أدى دفع حكومة الكاظمي لإجراء انتخابات مبكرة إلى جانب الموافقة على قانون الانتخابات الجديد في تشرين الثاني 2020، إلى تحديد انتخابات مبكرة في تشرين الأول 2021، مما يعني أن العراق يدخل مرحلة حاسمة وتنافسية للغاية في الدورة السياسية. تهدف هذه الورقة إلى تقييم شكل الانتخابات المقبلة وما إذا كانت ستؤدي إلى نقلة نوعية في حظوظ العراق. وعليه أجريت مقابلات مع 17 نائباً وزعيماً سياسياً ومع مفكرين ومنتقدين للحكومة ومسؤولين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والحكومة الحالية. كما أجريت مقابلات مع نشطاء بارزين ومنسقي احتجاجات ومُنضمين جدد إلى النظام السياسي.

## تحليل قانون الانتخابات الجديد

رضخت الأحزاب للاحتجاجات المطالبة بنظام انتخابات جديد ووافقت على تحويل القانون من الائتلافات المنتخبة عبر 18 دائرة إقليمية إلى مرشحين وأحزاب متنافسين في 83 دائرة انتخابية. يعتمد النظام الانتخابي الآن على نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل، مما يؤدي إلى فوز المتصدّر الأول في كل دائرة انتخابية ومنع السياسيين ذوي الشعبية العالية من استخدام فائض حصّتهم في التصويت لمنح مرشحين آخرين مقاعد في قوائمهم. وهذا يعني أن الناخبين سيختارون نائباً برلمانياً من مناطقهم السكنية لأول مرة. وستحتاج الأحزاب إلى تقديم مرشحين يحظون بتقدير جيد في دوائرهم الانتخابية، وسيكون بمقدور الناخبين مساءلة النواب الذين يمثلون مناطقهم حيث يجب أن يكون المرشحون من السكان المحليين.

إن تقسيم المقاطعات إلى دوائر انتخابية ودمج بعض المناطق الفرعية ذات الكثافة السكانية المنخفضة مع أخرى للوصول إلى عتبة 100,000، وفقاً للمتطلبات الدستورية، سيفيد الأحزاب الأكبر حجماً. على سبيل المثال، تمّ في بغداد دمج بعض المناطق ذات الهوية السنيّة بشكل رئيسي مع مناطق أخرى ذات أغلبية شيعة وأكثر كثافة سكانية مما يجعل هذا الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للمرشحين السنيّة للفوز بمقعد في تلك المناطق. كما تمّ انتقاد تقسيم الدوائر الانتخابية لعدم مراعاة أحدث البيانات السكانية، والاعتماد على أرقام السكان القديمة بدلاً من فرض تعداد جديد.

ولكن لن تؤدي التغييرات إلى تقليل العوائق أمام دخول السياسيين والأحزاب الجديدة. أولاً، لم يكن هناك إصلاح هامّ لقانون الأحزاب السياسية يدعم الوضع الراهن، مما يجعل من الصعب تشكيل أحزاب جديدة والتنافس مع الأحزاب القائمة التي لن يتم فحص تمويلها وخلفيتها بنفس الطريقة التي يتمّ بها فحص الوافدين الجدد. ثانياً، تم تحديد الحد الأدنى لسنّ المرشحين بـ 28 عاماً، مما أدّى إلى حرمان العديد من السياسيين الطامحين الشباب الداعمين لحركة الاحتجاج. ثالثاً، هناك حاجة لموارد مالية ضخمة لتشكيل حزب جديد والترشح للانتخابات. فتكلفة تسجيل حزب جديد هي 30 مليون دينار عراقي للتسجيل، ومليون دينار عراقي لكل عضو مؤسس (بحدّ أدنى 5 أعضاء). أما للدخول في الانتخابات فيجب على كل مرشح دفع 10 ملايين دينار عراقي، نصفها قابل للاسترداد إذا فاز بمقعد.

قانون الانتخابات الجديد ينطبق فقط على الانتخابات الوطنية - لم يتم إقرار مسوّد قانون الانتخابات المحليّة ولا يوجد جدول زمني حالي لموعد ذلك (أجريت آخر انتخابات محلية عام 2013). وهذا يخلق تناقضاً بين التمثيل على المستويين المحلي والوطني، وديناميكيات القوة والتحالفات، ويحافظ على السيطرة الحالية على الحكومة المحلية من قبل النخبة السياسية التي تواجه غضباً متزايداً.

## متى تتم الانتخابات؟

بعد المصادقة على قانون الانتخابات في تشرين الثاني 2020، ما زالت هناك خطوات رئيسية أخرى مطلوبة. الأولى هي تمرير مشروع قانون يمول المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، في 17 كانون الأول 2020. والثانية هي إما تعديل قانون المحكمة الاتحادية العليا المكلفة بالتصديق على نتائج الانتخابات أو تشريع قانون جديد.

وعليه هناك عاملان حاسمان بشأن إجراء الانتخابات في تشرين الأول 2021. الأول فني مرتبط بالقلق الرئيسي من أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لن تكون جاهزة في الوقت المناسب. العامل الثاني هو سياسي، حيث على الرئيس أن يصدر مرسومًا يعلن فيه موعد الانتخابات قبل 90 يومًا على الأقل. كما لا يمكن إجراء الانتخابات المبكرة إلا بعد حلّ مجلس النواب، الأمر الذي يتطلب أغلبية مطلقة من أصوات النواب أو الثلث بموافقة رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية. إضافةً إلى ذلك تقدّم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق حاليًا الدعم للمفوضية بناءً على طلب الحكومة العراقية للمساعدة في التحضير للانتخابات، ولم توافق على ما إذا كان تشرين الأول 2021 سيظل موعداً ممكنًا أم لا. كما يشهد العراق الآن ارتفاعاً في عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا وهذا أيضاً لديه القدرة على تأجيل موعد الانتخابات.

## تنظيم الحركة الاحتجاجية والأحزاب الجديدة

مع تصاعد الاحتجاجات في أواخر عام 2019، التقى بعض المتظاهرين بمسؤولين حكوميين في الأشهر التالية بهدف تسليط الضوء على مطالبهم والحفاظ على خط اتصال لمنع المزيد من الاشتباكات. سرعان ما تم احتواء بعض النشاطات ومُنسّقي الاحتجاجات من قبل الأحزاب وهم الآن جزء من حملاتهم الانتخابية. كما شكّل قادة الاحتجاج الآخرون أحزاباً جديدة على نحو مستقل بهدف تمثيل جيل الشباب. لقيت هذه الأحزاب الجديدة التشجيع والدعم من خلال الاجتماعات مع المرجعية التي باركت هذه التشكيلات. كلتا الحالتين تمثلان شريحة صغيرة من الحركة الاحتجاجية (أقل من 15 في المئة) وقد اختاروا المسار البرلماني لأنهم لا يرون أي احتمال لنجاح الاحتجاجات في دفع الإصلاحات من خارج النظام السياسي. أدّى هذا الاختلاف في الاستراتيجية إلى انقسام داخل الحركة الاحتجاجية حيث دعا متظاهرون مؤيدون للثورة إلى مقاطعة الانتخابات. وعلى الرغم من وجود استياء واسع النطاق من النخبة الحاكمة، فإن تحويل الدعم الشعبي إلى مكاسب انتخابية للأحزاب الجديدة ذات الخبرة والموارد المحدودة يبدو غير مرجح.

من الممكن أن تستفيد الأحزاب الجديدة من صوت المرأة بسبب وجود 25 في المئة من النساء في البرلمان، لذلك قد تستفيد المرشحات الشابات من الأعداد الكبيرة من النساء اللواتي شاركن في الاحتجاجات. مسار آخر هو استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لإشراك الشباب في الانتخابات. ولكن حتى إذا لم تحصل الأحزاب الجديدة على العديد من المقاعد فقد تكون قادرة على إرساء الأسس لتحوّل في الحملات والتحالفات والتصويت والسياسة بشكل عام. وذلك مع بدء المزيد من العراقيين التركيز على القضايا بدلاً من الهوية

السياسية وخاصة مع وجود أكثر من 60 في المئة من السكان العراقيين تحت سنّ الثلاثين ما قد يؤدي إلى تغيير ديموغرافي. بطريقة ما، قد تكون هذه الانتخابات ساحة اختبار للأحزاب الجديدة غير التقليدية، ويمكن أن تحدث التغييرات الحقيقية بعد انتخابات ثانية أو ثالثة مع نضوج الناخبين الشباب.

### كيف يمكن أن تبدو نسبة الإقبال والنتائج

أدت المشاكل السياسية الداخلية إلى فقدان ثقة الجمهور بالحكومة والنظام السياسي، حيث أظهرت استطلاعات الرأي أن أعدادًا كبيرة لا تعتقد أن الانتخابات ستكون عادلة أو ستغيّر أداء الحكومة بشكل أساسي ولذلك من المتوقع أن تؤدي النظرة السلبية العامة للجمهور إلى تراجع الإقبال. قد يؤدي انخفاض الإقبال إلى نتائج غير سليمة واتهامات بالاحتيال مما قد يشجّع على احتجاجات جديدة واشتباكات عنيفة كما حدث بعد الانتخابات الأخيرة في 2018. وبالنظر إلى مشاكل العراق الحالية فإن هذا سيؤدي إلى تفاقم التوترات المحلية ووضع البلدان الأخرى في موقف صعب فيما يتعلق بكيفية استمرارها في دعم النظام الحاكم إذا كان لديه القليل من الدعم من قبل السكان. أما زيادة الإقبال فستكون تطورًا مرحّبًا به يمكن أن يحسّن المشهد السياسي من خلال تجديد ثقة الجمهور في السياسة وتفويض أقوى للحكومة.

يعتقد العديد من السياسيين الذين تمّت مقابلتهم أن الصديين سيحققون نتائج جيدة في الانتخابات إلى جانب منافسيهم في تحالف الفتح. في الوقت الحالي، من المرجح أن يتحالف الصديون مع أعضاء تحالف الإصلاح السابقين مثل العراقية والنصر، بالإضافة إلى أحزاب جديدة مثل حركتي "مرحلة" و "وعي". يضعهم هذا في مواجهة الفتح التي تحاول الإبقاء على رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي في تحالفها. ومن المرجح أن تدعم الأحزاب السنيّة والكردية حكومة وحدة وطنية أكثر من انقسام ولاءاتها هذه المرّة. وفيما يتعلق برؤساء الوزراء المحتملين، فقد تم اقتراح عدة أسماء في المقابلات، حيث يُنظر إلى علي الشكري وعدنان الزرفي ومحمد السوداني على أنهم الأوفر حظًا.

تشعر الحكومات الأجنبية بالقلق من أن تصبح الأحزاب المتحالفة مع الحشد الشعبي القوة السياسية المهيمنة لأنها مجهزة جيدًا لحشد المؤيدين وستستفيد من إقبال منخفض للحصول على حصة أكبر من المقاعد. وقد يؤدي ذلك إلى تشكيل حكومة موالية جدًا لإيران، مما يجعل العلاقة مع الولايات المتحدة أكثر تعقيدًا. بالإضافة إلى ذلك فإن حكومة بغداد القريبة جدًا من إيران يمكن أن تقوّض الدولة العراقية ما يؤدي إلى اتخاذ خطوات مضادّة من قبل اللاعبين المحليين والأجانب بما يزيد من زعزعة استقرار البلاد.

### مستقبل ما بعد الانتخابات

يشير الوضع الحالي إلى أنه لن يكون هناك فائز مباشر في الانتخابات المقبلة بسبب عدم وجود حزب واحد لديه دعم على مستوى الدولة أو قادر على الحصول على أكثر من 100 مقعد. نتيجة لذلك، ستحتاج الأحزاب المتنافسة إلى تشكيل حكومة ائتلافية، وهي عملية ستستغرق عدة أشهر. في جميع الاحتمالات، سيؤدي هذا

إلى ضعف في أداء الحكومة وفشل في التعامل بفعالية مع العديد من الأزمات التي تواجهها البلاد. لكن إذا أجبرت نتائج الانتخابات الأحزاب على قبول الحاجة إلى إصلاحات حقيقية ومنحت الدولة فرصة للتعافي من الفساد والخلل الوظيفي فقد يؤدي ذلك إلى فترة من الاستقرار النسبي.

هناك ثلاثة مسارات متاحة بعد الانتخابات. أولها هو المزيد من عدم الاستقرار ونزع الشرعية عن النظام الحالي على خلفية المزيد من الاحتجاجات والاقتصاد المتعثر. والثاني هو الركود وتأجيل الانهيار ولكن دون تحسين الوضع بأي شكل من الأشكال. والمسار الثالث هو الإصلاح التدريجي.

## الخاتمة

الاستطلاع الذي سيصدر في الأشهر المقبلة سيعطي تقديرات أكثر دقة لما يمكن أن تبدو عليه نتائج الانتخابات، لكن الافتراض الآمن هو أنه لن يكون هناك أي تغيير جذري عن الانتخابات السابقة. قد تستوعب النخبة الحاكمة بعض الوجوه الجديدة ويمكنها أن تعقد صفقة كبيرة للحد من الاستقطاب بين الأحزاب. في هذا الصدد، فإن الانتخابات البرلمانية المقبلة في العراق لن تغير قواعد اللعبة. ومع ذلك قد تكون الانتخابات نقطة البداية لتحول بطيء نحو إدخال تحسينات على النظام السياسي والحكم في نهاية المطاف. لذلك فإن معدل الإصلاح والتغيير نتيجة هذه الانتخابات يمكن أن يكون المقياس الذي يقاس به استقرار العراق. قد لا تكون الأشهر التالية ذات أهمية كبيرة على الفور، ولكن يمكن النظر إليها على أنها ذات تأثير حاسم في العقود القادمة.



## الرمذ الإستراتيجي

- المواكبة المستمرة -

### أميركا والكيان الإسرائيلي.. وقت إنهاء العلاقة الخاصة؟!

إعداد: مديرية الدراسات الإستراتيجية

2 حزيران 2021

2021/44

تاريخ النشر:

الرقم:

### الموضوع

مقال للكاتب والأكاديمي الأميركي المرموق ستيفان وولت بعنوان >> إنه وقت إنهاء "العلاقة الخاصة" مع "إسرائيل".. لم تعد مكاسب الدعم الأميركي تفوق التكاليف <<، نشره موقع "فورين بوليسي" بتاريخ 27 أيار 2021<sup>1</sup>.

### نصّ المقال

انتهت جولة الاشتباك الأخيرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بالطريقة المعتادة: وقف إطلاق نار ترك الفلسطينيين أسوأ حالاً والقضايا الأساسية غير معالَجة. كما أنه قدّم دليلاً إضافياً على أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن لا تقدّم دعماً اقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً غير مشروط. إن مكاسب هذه السياسة صفر، والتكاليف عالية وفي ازدياد. فبدلاً من العلاقة الخاصة تحتاج الولايات المتحدة و"إسرائيل" إلى علاقة عادية. كان يمكن للعلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" أن تُبرّر يوماً ما على أسس أخلاقية. كان يُنظر لتأسيس دولة يهودية على أنها ردّ مناسب على معاداة السامية العنيفة في الغرب المسيحي، بما في ذلك - ولكن بالكاد يقتصر على - الهولوكوست.

في حين أنّ هذه القضية الأخلاقية كانت مقنعة فقط عندما يتجاهل المرء عاقبة العرب الذين عاشوا في فلسطين لقرون عديدة، وإذا اعتقد المرء أن "إسرائيل" تتشارك مع الولايات المتحدة قيماً أساسية. هنا أيضاً كان المشهد معقداً. ربما كانت "إسرائيل" الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، لكنّها لم تكن ديمقراطية

<sup>1</sup> Stephen M. Walt, "It's Time to End the 'Special Relationship' With Israel", Foreign Policy, May 27, 2021.

<https://foreignpolicy.com/2021/05/27/its-time-to-end-the-special-relationship-with-israel/>

ليبرالية كالولايات المتحدة، حيث يفترض أن تملك جميع الديانات والأعراف حقوقًا متساوية (ومع ذلك تم تحقيق هذا الهدف بشكل غير كامل). وانسجامًا مع أهداف الصهيونية الجوهريّة فضّلت "إسرائيل" اليهود على غيرهم عبر تخطيط واعٍ. لكن اليوم، هدمت عقود السيطرة الإسرائيلية الوحشية القضية الأخلاقية لدعم الولايات المتحدة غير المشروط. لقد قامت الحكومات الإسرائيلية من جميع المشارب بتوسيع المستوطنات، وأنكرت الحقوق السياسية الشرعية للفلسطينيين، وعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية في الداخل الإسرائيلي نفسه، واستخدمت قوة "إسرائيل" العسكرية المتفوّقة لقتل وترهيب سكان غزة والضفة الغربية ولبنان مع إفلات شبه كامل من العقاب. بالنظر إلى كل هذا، لم يكن بالأمر المفاجئ مؤخرًا إصدار كل من منظمة أن هيومن رايتس ووتش ومنظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بيتسيلم"، قد أصدرتا مؤخرًا تقارير مقنعة وموثقة جيّدًا تصف هذه السياسات المختلفة بنظام الفصل العنصري.

إنّ انجراف سياسة "إسرائيل" الداخلية إلى اليمين وتعاضم دور الأحزاب المتطرّفة في السياسة الإسرائيلية أحدثًا مزيدًا من الضرر لصورة "إسرائيل"، حتى لدى عدد من اليهود الأميركيين. في الماضي، كان يمكن القول أيضًا بأن "إسرائيل" كانت رصيدًا استراتيجيًا ثمينًا للولايات المتحدة، ولو أنّ قيمتها كانت مبالغًا فيها. خلال الحرب الباردة على سبيل المثال، كان دعم "إسرائيل" طريقةً فعّالةً لرصد تأثير السوفيات في الشرق الأوسط لأن الجيش الإسرائيلي كان قوة قتالية أكثر تفوّقًا بكثير من القوّات المسلّحة لعملاء السوفيات مثل مصر أو سوريا. كما قدّمت "إسرائيل" معلومات استخباريّة مفيدة من وقت لآخر.

انتهت الحرب الباردة منذ 30 عامًا، لكن دعم "إسرائيل" غير المشروط اليوم يخلق المشاكل لواشنطن أكثر مما يحلّها. لم يكن بإمكان "إسرائيل" أن تقوم بما من شأنه مساعدة الولايات المتحدة في حربها على العراق؛ في حين بينما كان على الولايات المتحدة إرسال صواريخ باتريوت إلى "إسرائيل" خلال حرب الخليج 1991 من أجل حمايتها من هجمات السكود العراقية. وحتى لو أنّ "إسرائيل" تستحق التقدير لتدميرها مفاعل نوويًا سورياً ناشئًا عام 2007 أو لمساعدتها في تطوير فيروس "ستوكس نت" الذي ألحق أضرارًا مؤقتة ببعض أجهزة الطرد المركزي الإيرانية، فإن قيمتها الاستراتيجية أقل بكثير مما كانت عليه خلال الحرب الباردة. بالإضافة إلى أنه ليس على الولايات المتحدة تقديم دعم غير مشروط لتحقيق مكاسب كهذه.

في الوقت عينه، لا تزال تكاليف العلاقة الخاصة في ازدياد. وغالبًا ما يشير نقاد دعم الولايات المتحدة لـ "إسرائيل"، بما يفوق 3 مليارات دولار من المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تقدّمها واشنطن لـ "إسرائيل" كل عام، إلى أنّ "إسرائيل" اليوم دولة غنية يحتل دخل الفرد فيها المرتبة 19 في العالم. بالتأكيد هناك طرق أفضل لإنفاق هذا المال، لكنّه نقطة في بحر بالنسبة للولايات المتحدة التي يبلغ اقتصادها 21 تريليون دولار. إنّ التكاليف الحقيقية للعلاقة الخاصة هي سياسية.

كما رأينا خلال الأسبوع الماضي فإنّ الدعم غير المشروط لـ "إسرائيل" يجعل من مطالبة الولايات المتحدة بالمكانة الأخلاقية العالية على المسرح العالمي أكثر صعوبة. إن إدارة بايدن تتطلّع لاستعادة صورة الولايات

المتحدة وسمعتها بعد 4 سنوات من حكم الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. هي تريد بشكل واضح أن تميز بين سلوك الولايات المتحدة وقيمها وبين تلك الخاصة بخصومها كالصين وروسيا، وهي بذلك تعيد ترسيخ نفسها كمحور أساسي لنظام قائم على القواعد. لهذا السبب أخبر وزير الخارجية الأميركية أنطوني بلينكين مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أنّ الإدارة ستضع "الديمقراطية وحقوق الإنسان في قلب سياستنا الخارجية".

لكن عندما تقف الولايات المتحدة وحدها وتستخدم حق النقض ضد ثلاثة قرارات منفصلة لمجلس الأمن بشأن وقف إطلاق النار، وتعيد التأكيد مرارًا وتكرارًا على "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، وتصادق على إرسال أسلحة إضافية لـ "إسرائيل" بقيمة 735 مليون دولار، وتقدم للفلسطينيين خطابًا فارغًا فقط حول حقهم في العيش بحرية وأمان في حين أنها تدعم حل الدولتين (الاحتمال الذي لم يعد يأخذه إلا عدد قليل من أهل العلم على محمل الجد)، فإنّ ادعاءها بالتفوق الأخلاقي مكشوف على أنه أجوف ومنافق. وليس مفاجئًا أن الصين سارعت لانتقاد الموقف الأميركي، كما سلط وزير الخارجية الصيني وانغ يي الضوء على عجز الولايات المتحدة عن العمل كوسيط عادل من خلال عرضه استضافة محادثات سلام إسرائيلية فلسطينية بدلًا من ذلك. من المرجح أنه لم يكن عرضًا جادًا، لكن بالكاد تستطيع بكين فعل ما هو أسوأ مما فعلته واشنطن في العقود الأخيرة.

التكلفة المستمرة الأخرى للعلاقة الخاصة هي الاستهلاك غير المناسب للنطاق الترددي للسياسة الخارجية مع "إسرائيل". يواجه بايدن وبلينكين ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان مشاكل مثيرة للقلق أكبر من أفعال دولة شرق أوسطية صغيرة. لكن ها هي الولايات المتحدة مرة أخرى متورطة بأزمة هي إلى حد كبير من صنعها وتحتاج اهتمامًا ووقتًا بالغًا، بعيدًا عن التعامل مع التغير المناخي والصين والوباء وفك الارتباط الأفغاني والانتعاش الاقتصادي ومجموعة من المشاكل أكثر ثقلًا. إذا كانت علاقة الولايات المتحدة بـ "إسرائيل" عادية فإنّ الأخيرة سوف تحظى بالاهتمام الذي تستحقّه وليس أكثر منه.

ثم إنّ دعم الولايات المتحدة غير المشروط لـ "إسرائيل" يعقد جوانب أخرى لدبلوماسية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. كان يمكن للتفاوض من أجل الحدّ من إمكانات الأسلحة النووية الإيرانية أن يكون أسهل بكثير لو لم تواجه الإدارة معارضة مستمرة من حكومة نتنياهو، ناهيك عن المعارضة القاسية للعناصر المتشدّدة من اللوبي الإسرائيلي هنا في الولايات المتحدة. مرةً أخرى، من شأن علاقة عادية أكثر مع الدولة الشرق أوسطية الوحيدة التي تمتلك فعليًا أسلحة نووية أن تساعد جهود واشنطن طويلة الأمد لأجل الحد من انتشار الأسلحة النووية في أماكن أخرى.

تجبر الرغبة في حماية "إسرائيل" الولايات المتحدة على علاقات مع حكومات أخرى في الشرق الأوسط التي ليس لها سوى القليل من المعنى الاستراتيجي والأخلاقي. إنّ دعم الولايات المتحدة لدكتاتورية مصر البغيضة (بما في ذلك تجاهل الانقلاب العسكري الذي دمر الديمقراطية الوليدة في الدولة عام 2011) يهدف جزئيًا

لإبقاء مصر على علاقة جيدة بـ "إسرائيل" ومعارضة حماس. وكانت الولايات المتحدة أكثر استعدادًا للتسامح مع انتهاكات المملكة العربية السعودية (بما في ذلك حربها الجوية على اليمن وقتل الصحفي المنشق جمال خاشقجي) في الوقت الذي يتعمق فيه تقارب الرياض الضمني مع "إسرائيل".

لو ساهمت عقود من الدعم غير المشروط لـ "إسرائيل" في خلق الخطر التي واجهته الولايات المتحدة من الإرهاب. كان أسامة بن لادن وشخصيات رئيسة أخرى في القاعدة واضحين تمامًا بشأن هذه النقطة: إنَّ دعم الولايات المتحدة الثابت لـ "إسرائيل" بالإضافة إلى تعامل "إسرائيل" القاسي مع الفلسطينيين كانا من الأسباب الرئيسية التي دفعتهم لمهاجمة "العدو البعيد". ليس هذا السبب الوحيد لكن لم يكن مصدر قلقٍ تافهًا. جاء في تقرير لجنة 11 أيلول الرسمي بشأن خالد شيخ محمد الذي وصفه بأنه "المهندس الرئيس" للهجوم: "حسب روايته، فإن عداوة خالد شيخ محمد تجاه الولايات المتحدة لم تنبع من تجاربه هناك كطالب، بل من خلافه العنيف مع سياسة الولايات المتحدة الخارجية لصالح إسرائيل".

لم تكن مخاطر الإرهاب لتختفي لو أنَّ علاقة الولايات المتحدة بـ "إسرائيل" كانت عادية، لكنَّ موقفًا أكثر عدلاً وبالإمكان الدفاع عنه أخلاقياً سيساعد في تقليل المواقف المعادية للولايات المتحدة التي ساهمت في التطرف العنيف في العقود الأخيرة. ترتبط العلاقة الخاصة أيضاً بالمغامرات الكبرى للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قرار غزو العراق عام 2003. لم تحلم "إسرائيل" بهذه الفكرة السخيفة - فالمحافظون الجدد المؤيدون لـ "إسرائيل" في الولايات المتحدة يستحقون هذا الشرف المشكوك فيه - كما أن بعض القادة الإسرائيليين عارضوا الفكرة في البداية وأرادوا من إدارة جورج دبليو بوش التركيز على إيران بدلاً عن ذلك. لكن بمجرد أن قرّر الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش أن الإطاحة بالزعيم العراقي آنذاك صدام حسين ستكون الخطوة الأولى في برنامج أوسع لـ "التحوّل الإقليمي"، دخل كبار المسؤولين الإسرائيليين -بمن فيهم نتنياهو ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك وشمعون بيريز- حيّز الفعل وساعدوا في بيع الحرب للشعب الأميركي. كتب باراك وبيريز الحجج أو ظهروا على الإعلام الأميركي لحشد الدعم للحرب، وذهب نتنياهو إلى الكابيتول هيل لإعطاء رسالة مماثلة للكونغرس. على الرغم من أن الدراسات الاستقصائية أظهرت أن اليهود الأميركيين يميلون إلى أن يكونوا أقل دعماً للحرب من الجمهور ككل، إلا أنَّ لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (آيباك) ومنظمات أخرى في اللوبي الإسرائيلي ألقت بثقلها وراء حزب الحرب أيضاً. لم تتسبب العلاقة الخاصة بالحرب، لكن العلاقات الوثيقة بين البلدين ساهمت في تمهيد الطريق.

العلاقة الخاصة - والشعار المألوف بأنَّ التزام الولايات المتحدة بـ "إسرائيل" "لا يتزعزع" - جعلت أيضاً من كون المرء مؤيداً لـ "إسرائيل" اختباراً أساسياً للخدمة في الحكومة، ومنعت العديد من الأميركيين القادرين من المساهمة بمواهبهم وتفانيهم في الحياة العامة. كونك داعماً بقوة لـ "إسرائيل" لا يشكّل حاجزاً أمام منصب رفيع في الحكومة - إذا كان هناك شيء ما، فهو أحد الأصول - ولكن حتى كونك منتقداً بشكل معتدل يعني مشكلة فورية لأي شخص معيّن. إن لمس دعم غير كاف لـ "إسرائيل" قد يعرقل تعييناً ما - كما حدث عندما

تم اختيار الدبلوماسي المخضرم ومساعد وزير الدفاع الأميركي السابق تشاس دبليو فريمان في البداية لرئاسة مجلس الاستخبارات الوطني في عام 2009 - أو يمكن أن تدفع المرشحين للتبرؤ من أعمالهم وإبداء الندم ونكران ذاتهم. إن قضية كولن كال الأخيرة، الذي بالكاد حصل ترشيحه لوكيل وزارة الدفاع للسياسة على موافقة مجلس الشيوخ على الرغم من أوراق اعتماده التي لا تشوبها شائبة، هي مثال آخر على هذه المشكلة، ناهيك عن العديد من الأفراد المؤهلين تأهيلاً جيداً، الذين لم يتم حتى النظر في تعيينهم بسبب عدم رغبة الفرق الانتقالية بجذب الجدل.

اسمحو لي بأن أؤكد أن القلق ليس ناجماً من أن هؤلاء الأفراد لم يكونوا مكرّسين بشكل كاف للولايات المتحدة، بل الخوف من أنهم قد لا يكونون ملتزمين بشكل لا لبس فيه بمساعدة دولة أجنبية. يمنع هذا الوضع غير الصحي كلاً من الإدارات الديمقراطية والجمهورية من السعي وراء أفضل المواهب ويزيد من تضليل الخطاب العام الأميركي. يتعلّم الطامحون للمناصب السياسية بسرعة عدم قول ما يفكرون فيه حقاً بشأن القضايا المتعلقة بـ "إسرائيل"، وبدلاً من ذلك يتحدثون عن التفاهات المعهودة حتى عندما تخالف الحقيقة. عندما يندلع صراع مثل العنف الأخير في غزة يتنقل المسؤولون العامون وأمناء الصحافة على منصاتهم، محاولين عدم قول أي شيء قد يوقعهم هم أو رؤساءهم في المشاكل. الخطر لا يكمن في الوقوع في كذبة؛ الخطر الحقيقي هو أنهم قد يقولون الحقيقة عن غير قصد. كيف يمكن للمرء إجراء مناقشة صادقة حول الإخفاقات المتكررة لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط عندما يُحتمل أن تكون العواقب المهنية لتحدي وجهة النظر الأرثوذكسية قاسية؟

### من المؤكد أن الشقوق في العلاقة الخاصة بدأت بالظهور

صار الحديث عن هذا الموضوع أسهل مما كان عليه سابقاً (على افتراض أنك لا تطمح للحصول على وظيفة في الدولة أو وزارة الدفاع)، وقد ساعد أفراد شجعان مثل بيتر بينارت وناثان ثرال في اختراق حجاب الجهل الذي لطالما أحاط بهذه القضايا. لقد غير بعض مؤيدي "إسرائيل" مواقفهم بطرق تمنحهم التقدير الكبير. خلال الأسبوع الماضي فقط نشرت صحيفة نيويورك تايمز مقالاً يشرح بالتفصيل حقائق الصراع بطريقة لم تحدث من قبل إلا نادراً. الأفكار المبتدلة القديمة حول "حل الدولتين" و "حق إسرائيل" في الدفاع عن نفسها" تفقد قوتها الساحرة، وحتى أن بعض أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب قد خففوا من دعمهم لـ "إسرائيل" مؤخراً - على الأقل بشكل خطابي. لكن السؤال الرئيسي هو ما إذا كان هذا التغيير في الخطاب سيؤدي إلى تغيير حقيقي في سياسة الولايات المتحدة ومتى.

إن الدعوة إلى إنهاء العلاقة الخاصة لا تعني الدعوة إلى المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات أو إنهاء كل الدعم الأميركي. بل هو دعوة الولايات المتحدة لأن تكون لها علاقة عادية بـ "إسرائيل" على غرار علاقات واشنطن بمعظم الدول الأخرى. مع وجود علاقة عادية، ستدعم الولايات المتحدة "إسرائيل" عندما

تفعل أشياء تتفق مع مصالح الولايات المتحدة وقيمها، وتناهى بنفسها عندما تتصرف "إسرائيل" بطريقة أخرى. لن يكون على الولايات المتحدة حماية "إسرائيل" من إدانة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إلا عندما تستحق "إسرائيل" هذه الحماية. لن يكون على المسؤولين الأميركيين الامتناع عن الانتقاد المباشر والصريح لنظام الفصل العنصري الإسرائيلي. سيكون السياسيون والمحللون وصنّاع القرار الأميركيون أحرارًا في مدح أو انتقاد أفعال "إسرائيل" - دون الخوف من خسارة وظائفهم أو دفنهم في جوقة من التشهير ذات الدوافع السياسية.

العلاقة العادية ليست طلاقًا: ستستمر الولايات المتحدة في التجارة مع "إسرائيل"، وستظل الشركات الأميركية تتعاون مع نظيراتها الإسرائيلية في أي عدد من المشاريع. سيستمر الأميركيون في زيارة الأراضي المقدسة، وسيواصل الطلاب والأكاديميون من البلدين الدراسة والعمل في جامعات بعضها البعض. يمكن أن تستمر الحكومتان في تبادل المعلومات الاستخباراتية حول بعض القضايا والتشاور بشكل متكرر حول مجموعة من موضوعات السياسة الخارجية. لا يزال بإمكان الولايات المتحدة أن تقف على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة لـ "إسرائيل" إذا كان بقاؤها في خطر كما هو الحال بالنسبة لدول أخرى. ستظل واشنطن أيضًا تعارض بشدة معاداة السامية الحقيقية في العالم العربي وفي الدول الأجنبية الأخرى وفي ساحتها الخلفية.

يمكن لعلاقة أكثر طبيعية أن تفيد "إسرائيل" أيضًا. لفترة طويلة سمح شيك الدعم الأميركي على بياض لـ "إسرائيل" باتباع سياسات باءت بنتائج عكسية مرارًا وتكرارًا ووضعت مستقبلها على المدى الطويل في شك أكبر. ويأتي على رأسها المشروع الاستيطاني نفسه والرغبة غير الخفية في إنشاء "إسرائيل الكبرى" التي تضم الضفة الغربية وتحصر الفلسطينيين في أرخبيل من الجيوب المعزولة. لكن يمكن للمرء أن يضيف إلى القائمة غزو لبنان عام 1982 الذي أنتج حزب الله، والجهود الإسرائيلية السابقة لدعم حماس لإضعاف فتح، والهجوم المميت على سفينة الإغاثة في غزة مافي مرمرة في أيار عام 2010، والحرب الجوية الوحشية ضد لبنان في عام 2006 والتي جعلت حزب الله أكثر شعبية، والاعتداءات السابقة على غزة في أعوام 2008 و2009 و2012 و2014. كما أنّ عدم رغبة الولايات المتحدة في جعل المساعدات مشروطة بمنح "إسرائيل" للفلسطينيين دولة قابلة للحياة ساعد أيضًا في تدمير عملية أوسلو للسلام، مما أدى إلى تبديد أفضل فرصة حل حقيقي يقوم على دولتين. إنّ وجود علاقة طبيعية أكثر - علاقة يكون دعم الولايات المتحدة فيها مشروطًا وليس تلقائيًا - من شأنه أن يجبر الإسرائيليين على إعادة النظر في مساهمهم الحالي وبذل المزيد لتحقيق سلام حقيقي ودائم. على وجه الخصوص، سيتعيّن عليهم إعادة التفكير بأنّ الفلسطينيين سوف يختفون ببساطة والبدء بالتفكير في الحلول التي من شأنها ضمان الحقوق السياسية لليهود والعرب على حد سواء.

إن المسلك القائم على الحقوق ليس الحل الناجع وسيواجه العديد من العقبات، لكنه سيكون منسجمًا مع القيم المعلنة للولايات المتحدة ويوفّر الأمل للمستقبل أكثر مما تفعله "إسرائيل" والولايات المتحدة اليوم. والأهم من ذلك كله، سيتعين على "إسرائيل" أن تبدأ في تفكيك نظام الفصل العنصري الذي أنشأته على

مدى العقود العديدة الماضية لأنه حتى الولايات المتحدة ستجد صعوبة متزايدة في الحفاظ على علاقة طبيعية إذا ظل هذا النظام سليماً. ولا يشير أي من هذه المواقف إلى أدنى موافقة أو دعم لحماس، التي تعتبر مذنبه أيضاً بارتكاب جرائم حرب في القتال الأخير.

هل أتوقع حدوث التغييرات الموجزة هنا في أي وقت قريب؟ لا، على الرغم من أن العلاقة العادية مع "إسرائيل" - على غرار العلاقات التي تربط الولايات المتحدة بجميع دول العالم تقريباً - لا ينبغي أن تكون فكرة مثيرة للجدل بشكل خاص، ولا تزال هناك مجموعات مصالح قوية تدافع عن العلاقة الخاصة والكثير من السياسيين العالميين برؤية قديمة للمشكلة. ومع ذلك، قد يكون التغيير وشيكاً وأكثر احتمالاً مما قد يعتقد المرء، وهذا هو سبب مسارعة المدافعين عن الوضع الراهن لتشويه وتهميش أي شخص يقترح بدائل. أستطيع تذكّر متى كان بإمكانك التدخين على متن الطائرات، وعندما كان زواج المثليين أمراً لا يمكن تصوّره، وعندما حكمت موسكو أوروبا الشرقية بقبضة من حديد، وعندما اعتقد القليل من الناس أنه من الغريب والنادر رؤية النساء أو الأشخاص الملونين في مجالس الإدارة، أو في كليات الجامعة، أو في المناصب العامة. بمجرد أن تصبح المناقشة العامة لموضوع ما أكثر انفتاحاً وصدقاً يمكن أن تتغير المواقف القديمة الطراز بسرعة مذهشة وما كان يوماً لا يمكن تصوّره يمكن أن يصبح ممكناً - وحتى عادياً.



## الرمد الإستراتيجي

- المواكبة المستمرة -

### تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي

إعداد: مديرية الدراسات الإستراتيجية

9 حزيران 2021

2021/45

إعداد:

تاريخ النشر:

الرقم:

## الموضوع

دراسة للباحث الفلسطيني إبراهيم الشقاقي بعنوان "اندثار القطاعات الإنتاجية الفلسطينية: التجارة الداخلية كنموذج مصغر لتأثير الاحتلال" صادرة عن مركز "الشبكة"، 7 شباط 2021<sup>1</sup>.

## موجز الدراسة

- إن هيمنة التجارة الداخلية ليست وليدة سياسة واعية من السلطة الفلسطينية ولا نتيجة "مبدأ عدم التدخل" في السوق، بل هي ناتج ثانوي لسياسات الاحتلال الإسرائيلي، وعاقبة واضحة من عواقب اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي الذي أخذ يتبلور بعد العام 1967.
- إن التجارة الداخلية تمثل نموذجاً مصغراً للاقتصاد الفلسطيني، مما يبرز انعدام جدوى الدعم الدولي ودعم المانحين للتنمية الفلسطينية في ظل الاحتلال. والمطلوب، عوضاً عن ذلك، هو تمكين الفلسطينيين من صنع سياساتهم باستقلالية وبشفافية، وبأساليب جماعية خاضعة للمساءلة، الأمر الذي يتطلب نوعاً من القيادة والحكم لا تستطيع القيادة الفلسطينية على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية قيادتها أو تنفيذها.

<sup>1</sup> Ibrahim Shikaki, "The Demise of Palestinian Productive Sectors: Internal Trade as a Microcosm of the Impact of Occupation", Al-Shabakra, February 7, 2021.

## هيمنة التجارة الداخلية في فلسطين

وفقاً لأحدث إصدار من التصنيف الصناعي المعياري الموحد (ISIC-4)، ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن المسمى الرسمي لقطاع التجارة الداخلية هو: "تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية". ويندرج تحت هذا التصنيف العام 43 قطاعاً فرعياً مختلفاً. وبحسب تعداد المنشآت سنة 2017، فإن القطاعات الفرعية الثلاثة الأكبر المستأثرة بنسبة 50٪ من عدد المنشآت الاقتصادية في التجارة الداخلية الفلسطينية كانت: "البيع بالتجزئة في المتاجر غير المتخصصة التي تكون الأغذية أو المشروبات أو التبغ هي السلع السائدة فيها"، و"بيع التجزئة من المواد الغذائية في المتاجر المتخصصة"، و"بيع الملابس والأحذية والأصناف الجلدية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة". أي أن نصف عدد الوحدات الاقتصادية في أكبر قطاع في الاقتصاد الفلسطيني يتكوّن من المحلات التجارية، المعروفة باسم "الدكاكين"، ومحلات بيع الأغذية والألبسة بالتجزئة.

تلعب التجارة الداخلية دوراً رئيسياً متنامياً من حيث إسهامها في إجمالي القيمة المضافة في فلسطين (أي في الناتج المحلي الإجمالي). ففي العام 2018، بلغت مساهمة التجارة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني 22٪ (3.6 مليار دولار)، وهي نسبة فاقت مساهمة أي قطاع اقتصادي آخر، ولا سيما الزراعة (7.5٪) والصناعة التحويلية (11.5٪)، وفاقت مساهمة قطاع الخدمات (20٪) الذي يشمل التعليم والصحة والعقارات، وغيرها من الخدمات. وتبلغ مساهمة التجارة الداخلية في القطاع الخاص وحده حوالي 40٪ من القيمة المضافة.

إن استئثار التجارة الداخلية بقرابة ربع إجمالي النشاط الاقتصادي ليس أمراً طبيعياً في الاقتصاد الفلسطيني، ولا يمثل مهارات اليد العاملة فيه. شهدت السلطة الفلسطينية في أيامها الأولى في منتصف التسعينيات ارتفاعاً في مستوى الثقة لفترة قصيرة أسهم في زيادة قوة قطاع الصناعة التحويلية نسبياً. غير أن سنوات الانتفاضة الثانية (2000-2005) قلّصت القطاعات الاقتصادية كلّها تقريباً باستثناء قطاع الإدارة العامة ما يعكس تزايد المساعدات المخصصة لدفع فاتورة العاملين في القطاع العام كملاذٍ أخير لاستحداث فرص التوظيف.

وبعد الانتفاضة الثانية، أخذ نمط واضح يتبلور في العام 2006 بالتزامن تقريباً مع التحول النيوليبرالي وزيادة فرص الحصول على الائتمان والقروض. ومع ذلك، ظلّت القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، رغم التحول النيوليبرالي، إمّا راكدةً أو آخذةً في التراجع، بينما ارتفعت مساهمة التجارة الداخلية بأكثر من الضعف في غضون 10 سنوات (من 10٪ في 2008 إلى 22٪ في 2018). وهذا ليس مستغرباً لأن التحول النيوليبرالي عزّز أفضلية الأنشطة الاقتصادية التي "تتخاض الاحتلال" وتحاول تفادي العقبات الإسرائيلية ولا تكاد تكون مساءلةً أمام الشعب الفلسطيني. ومن جهة أخرى، تتحدّى القطاعات الإنتاجية الوضع الراهن المتمثل في السيطرة الإسرائيلية على الحدود البرية التي تُعدّ حاسمةً بالنسبة إلى قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية.

وتكشف الاتجاهات التي أظهرها التعداد تزايد عدد المنشآت العاملة في التجارة الداخلية من 39600 في 1997 إلى 56993 و81260 في 2007 و2017، على التوالي. وفي المتوسط، تمثل هذه الأرقام 53% من جميع المنشآت الاقتصادية العاملة في الاقتصاد الفلسطيني.

فضلاً عن ذلك فالعمالة الفلسطينية في "إسرائيل" التي بلغت 40% من إجمالي القوى العاملة في 1987 كان لها تأثيرٌ مزدوج على اندثار القطاعات الإنتاجية وازدهار الأنشطة المتصلة بالتجارة في الاقتصاد الفلسطيني. فبالرغم من أن أجور الفلسطينيين كانت تقل بنسبة 50% عن أجور العمال الإسرائيليين، فقد كانت أعلى من متوسط راتب الفلسطيني في الاقتصاد المحلي. وقد أغرى ذلك العمال الفلسطينيين بالانخراط في السوق الإسرائيلية، وأعطى دفعةً مصطنعةً للأجور المحلية، وكبّد المنتجين الفلسطينيين تكاليف إضافية. ومن جهة ثانية، أحدثت العمل في "إسرائيل" بحسب الأونكتاد "فجوةً بين الإنتاج والدخل على المستوى المحلي"، أي أن دخل العمال الفلسطينيين في "إسرائيل" تسبّب في زيادة كبيرة في القوة الشرائية عجزت القطاعات الإنتاجية المحلية عن مواكبته. وأنفق الدخل الإضافي إمّا على الإنشاءات والبناء أو على زيادة الواردات باطراد، ما أدّى إلى مستوى غير مسبوق من العجز التجاري.

### التبعية والتجارة في السياق الفلسطيني-الإسرائيلي

- تُجسد العلاقة بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي منذ العام 1967 خير مثال للتبعية، إذ تنتقل الموارد الطبيعية (مثل الأرض، والمياه، والمعادن)، والبضائع غير الجاهزة، والموارد البشرية (اليد العاملة) من الطرف الفلسطيني إلى الاقتصاد الإسرائيلي-المركز، بينما تنتقل البضائع تامة الصنع من الاقتصاد الإسرائيلي إلى الاقتصاد الفلسطيني.
- ارتفع إجمالي العجز التجاري الخارجي في الاقتصاد الفلسطيني من 34 مليون دولار إلى 657 مليون دولار في السنوات العشرين الأولى من الاحتلال الإسرائيلي بدءاً من العام 1967.
- لم يتغير هذا المنحنى بعد قيام السلطة الفلسطينية سنة 1994، بل على العكس، بلغ العجز التجاري ذروته عند 5.5 مليار دولار في 2019، مدفوعاً بتدفق المساعدات الدولية ووفرة الائتمان بعد الانتفاضة الثانية، ويُعزى 55% من ذلك العجز إلى التجارة مع "إسرائيل".
- ومنذ وقت مبكر حتى عقد الثمانينيات كان أكثر من ثلثي التجارة الفلسطينية مرتبطاً بـ "إسرائيل". ومنذ تأسيس السلطة الفلسطينية اعتمدت التجارة الفلسطينية على "إسرائيل" في ما متوسطه 75% من وارداتها و80% من صادراتها.
- تنمّ عمليتا الاستيراد والتصدير كليهما عن هذه التبعية. وقد اشتملت الواردات الفلسطينية من "إسرائيل" في حالات كثيرة على منتجات كانت تُنتج محلياً في السابق مثل الملابس والأحذية والمشروبات الغازية والأثاث والبناء وحتى البنود الصيدلانية. إلا أن الصادرات الفلسطينية شكّلت هي أيضاً مثلاً واضحاً للتبعية. فمنذ بداية الاحتلال عام 1967 استغلّت اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة

للعمل في "إسرائيل"، التي استغلت أيضاً العمالة الفلسطينية داخل الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، بمن في ذلك النساء.

■ يُرسل رجال الأعمال الإسرائيليون المنسوجات الخام إلى أرباب العمل الفلسطينيين المتعاقدين من الباطن الذين يقومون بتوظيف النساء الفلسطينيات، ودفع أجور منخفضة لهن. ثم تُعاد المنتجات النهائية إلى رجال الأعمال الإسرائيليين الذين يبيعونها غالباً في الأسواق الفلسطينية. وهكذا فإن العديد من البنود التي تُعدّ صادرات فلسطينية إلى "إسرائيل" كانت في الواقع منتجات وسيطة ذات ارتباطات إسرائيلية أُعيد بيعها في وقت لاحق في السوق الفلسطينية كسلع تامة الصنع ومغلّفة، وذلك حتى يكسب الرأسماليون الإسرائيليون من الجزء النهائي من سلسلة القيمة. وبعبارة أخرى، كانت التبعية راسخة لدرجة أن التصدير لم يكن ثمرة قطاع إنتاجي مزدهر، بل كان دينامية مبنية على الرضوخ والإذعان يجني معظم ثمارها النظام الإسرائيلي.

### التكاليف الاقتصادية لاحتلال إسرائيلي عسكري

■ لم تكن ديناميات التبعية الكامنة هذه وحدها التي عززت التجارة الداخلية وقُلصت القطاعات الإنتاجية، بل صاحبها جهودٌ منسّقةٌ بذلها النظام الإسرائيلي لخلق النشاط الاقتصادي الفلسطيني بموازاة تمكين التجار الفلسطينيين. وعلى سبيل المثال، جاء في تقرير لجنة سدان لسنة 1991 أن: "الأولوية لم تُعطَ لتعزيز قطاع الأعمال المحلي"، وأن "السلطات تُثبّط مثل هذه المبادرات كلما هُدّت بمنافسة الشركات الإسرائيلية القائمة في السوق الإسرائيلية".

■ لقد كانت بعض الأوامر العسكرية الأولى التي أصدرتها "إسرائيل" اقتصاديةً في طابعها، وأسفرت عن إغلاق كافة المصارف العاملة في الضفة الغربية وغزة، وفرض شبكة معقدة من الإجراءات الإدارية والقيود على منح التصاريح لا تزال ساريةً إلى يومنا هذا. وبسبب تلك القيود بات من شبه المستحيل على الفلسطينيين أن يُنشئوا أعمالاً تجارية أو يستوردوا آلات جديدة، بما في ذلك لأغراض البناء والإنشاءات. ففي الفترة بين عامي 2016 و2018، لم توافق "إسرائيل" سوى على 3٪ من تصاريح البناء في المنطقة (ج) التي تغطي 60٪ من مساحة الضفة الغربية. وعلاوةً على ذلك تضاءلت قدرات المصالح التجارية في غزة بسبب الحصار المفروض منذ 2007 حيث تضررت القطاعات الإنتاجية بشدة، وتكبّد الاقتصادُ خسائرَ تجاوزت 16 مليار دولار في الفترة بين 2007 و2018 .

■ تسيطر "إسرائيل" على التجارة الفلسطينية منذ العام 1967. وقد سمحت مذكاً بدخول بعض المحاصيل والمنتجات المصنّعة الخفيفة الفلسطينية، مثل السمسم والتبغ والقطن، إلى الأسواق الإسرائيلية لأنها ضرورية للصناعات الغذائية في "إسرائيل". وتُعدّ سياسة "الجسور المفتوحة" جزءاً أساسياً في استراتيجية "إسرائيل" الاقتصادية، فهي تسمح بحركة البضائع دون تقييد بين الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن، بهدف "تفريغ" السوق الفلسطينية من بعض السلع

الفلسطينية لإفساح المجال للمنتجات الإسرائيلية التي لا يمكن تصديرها إلى البلدان العربية بسبب مقاطعة العرب لـ "إسرائيل".

- ومن خلال تفرغ السوق الفلسطينية، والسماح بحركة البضائع الإسرائيلية دون قيود، تسببت سياسة "الجسور المفتوحة" في اعتماد الفلسطينيين على المنتجات الإسرائيلية، إنتاجاً واستهلاكاً، وعززت دور التجارة عند التجار الرأسماليين الفلسطينيين الأثرياء. بل إن أصحاب المنشآت الاقتصادية الكبيرة ورؤساء الغرف التجارية في المدن الفلسطينية جنوا ثروات بفضل الاحتلال. واستحوذ بعض هؤلاء التجار على امتيازات لعلامات تجارية، وأخذوا يسوقون البضائع الإسرائيلية. ولأن مصالحهم متوازية مع مصالح التجار الإسرائيليين، ولأنهم يميلون إلى استرضاء نظام الاحتلال والتفاوض معه، فإنهم يُعدّون "الشريحة الاجتماعية الأولى التي أصبحت مرتبطةً بالاقتصاد الإسرائيلي".

### مرحلة ما بعد أوسلو والتخلي المستمر عن الاستقلالية في صنع السياسات

- أعاققت السنوات الخمس والعشرون الأولى من الاحتلال الإسرائيلي تنمية القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، وتركز فيها النشاط الاقتصادي على تجارة السلع المستوردة، الإسرائيلية في معظمها. وبعد تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994، لم يطرأ تغيير يُذكر على هيكل الاقتصاد
- الأهم من ذلك أن السيطرة على الحدود والموارد والترخيص في معظم الأراضي الزراعية الفلسطينية - والأراضي الصالحة لأغراض التصنيع - لا تزال بيد "إسرائيل". ولا تزال القطاعات الإنتاجية تتضاءل، بينما تتزايد أهمية التجارة الداخلية أكثر من أي وقت مضى.
- ابتعدت النخبة الاقتصادية عن النشاط الاقتصادي الإنتاجي الذي من شأنه أن يتحدى الوضع الراهن، واختارت أن تستثمر في قطاعات الخدمات والتمويل والاستيراد. فلم ينشأ النفوذ الاقتصادي للرأسماليين الفلسطينيين المرتبطين بدول الخليج من الأنشطة المتصلة بالإنتاج، وإنما من الأرباح التي جنوها من "حقوق الاستيراد الحصرية على البضائع الإسرائيلية، والسيطرة على الاحتكارات الكبيرة".
- ومن ناحية عدم المساواة في الدخل نجد أن التجارة الداخلية كانت الأسوأ أداءً مقارنةً بالقطاعات الأخرى.

## الخلاصة والتوصيات

وفيما يلي توصيات موجهة إلى المؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك المجتمع الدولي ووكالات المعونة بعمومها، لدعم حق الاقتصاد الفلسطيني في تقرير المصير:

- إدراك أن العلاقة بين الاقتصاديين الفلسطينيين والإسرائيلي تُقوّض كلَّ أملٍ في تنمية الاقتصاد الفلسطيني. بل إن الافتراض بأن الديناميات التي تحكم العلاقة بين الاقتصاديين هي نفسها ديناميات السوق الحرة هو افتراضٌ خاطئٌ وسخيف.
- توجيه المساعدات الدولية لدعم المزارعين الفلسطينيين في المناطق المهذّدة بالضمّ، بما فيها المناطق المتضرّرة من المستوطنات الإسرائيلية والجدار.
- ممارسة الضغط على النظام الإسرائيلي لتيسير إصدار التراخيص في المنطقة (ج)، بما فيها تراخيص تشييد المباني السكنية والتجارية.
- تمكين صناعة السياسات الفلسطينية المستقلة من خلال دعم مراكز البحوث المستقلة والباحثين المستقلين والنقابات العمالية وممثلي الفئات المغيَّبة في العادة عن عملية صنع القرار، مما يشمل النساء والشباب واللاجئين. ولا بد من تحقيق ذلك بواسطة عملية شفّافة وجماعية خاضعة للمساءلة يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة الفلسطينيين.
- ممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية لِتُنهي احتلالها لكي يتولّى الفلسطينيون السيطرةَ على سياساتهم الاقتصادية.
- إدراك أن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي سيؤدّي أيضاً إلى ازدهار القطاع الخاص الفلسطيني.

## الرمذ الإستراتيجي

- المواكبة المستمرة -

### استطلاعات للرأي العام التركي حول أميركا وروسيا

إعداد: مديرية الدراسات الإستراتيجية

11 حزيران 2021

2021/46

إعداد:

تاريخ النشر:

الرقم:

#### الموضوع

خلال شهري أيار وحزيران من العام 2021 قام مركز أبحاث Areda التركي بإجراء استطلاعات رأي مع مختلف الفئات من المواطنين الأتراك تناولت علاقة تركيا بكل من حلف شمال الأطلسي (الناتو) وروسيا والولايات المتحدة.

#### خلاصة

#### الدراسة الأولى: استطلاع حول الناتو بتاريخ 10 حزيران 2021: <sup>1</sup>

- يعتقد 84.6% من المواطنين أن الناتو لا يحمي مصالح تركيا، بينما ينظر 70.4% منهم إلى قواعد الناتو في تركيا على أنها مشكلة أمن قومي.
- عندما سُئل في الاستطلاع "هل تعتقد أن الناتو يحمي مصالح تركيا؟" أجاب 84.6% من المشاركين بـ "لا".
- أجاب 78.3% بـ "لا" على سؤال "هل تعتقد أن الناتو سيقف إلى جانب تركيا في حرب محتملة بين تركيا ودولة غير عضو في الناتو؟".
- وافق 53.7% من المشاركين على أنه يجب أن تترك تركيا الناتو في مقابل 46.3% رفضوا ذلك.
- وعندما سُئل في الاستطلاع، "هل تستطيع تركيا ضمان أمنها إذا غادرت الناتو؟"، أجاب 69.5% من المشاركين بنعم مقابل 30.5% أجابوا بكلا.

<sup>1</sup> استهدفت الدراسة الأولى 2477 شخصاً وبحثت في العلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتركيا. تم الأخذ في الاعتبار الجنس والعمر والتعليم والحالة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين المستهدفين الذين توزّعوا على 26 مقاطعة تم اختيارها وفقاً لنظام تقسيم المناطق الإحصائي NUTS-2 الذي يمثل تركيا بأكملها.

- رداً على سؤال "هل ترى أن قواعد الناتو في تركيا تشكل تهديداً للأمن القومي؟"، أجاب 70.4٪ من المشاركين بـ "نعم".
- وفقاً للإجابات المقدّمة على السؤال "ما هي الدولة الأكثر موثوقية بين الدول الأعضاء في الناتو؟"، حلّت ألمانيا في المرتبة الأولى بنسبة 21.7٪، تليها المجر بنسبة 20.4٪ والجبل الأسود بنسبة 12.1٪ وألبانيا بنسبة 9.6٪.
- رداً على سؤال "برأيك ما هو الناتو؟" أجاب 82.4٪ من المواطنين بأنه "هيكل يدافع عن مصالح الولايات المتحدة".

### الدراسة الثانية: استطلاع حول علاقة تركيا بكل من روسيا والولايات المتحدة بتاريخ 7 حزيران 2021<sup>2</sup>

- عندما سُئل "كيف ترى العلاقات بين روسيا وتركيا"، قال 58.2٪ من المستجيبين "هناك شراكة استراتيجية". بينما اختار 10.5٪ من المشاركين أنها علاقة "تعاون"، و6.5٪ أنها "تعاون وثيق"، و4.5٪ أنها "لا تعاون ولا مشاكل"، و9٪ اعتبروها "مشاكل"، و11.4٪ قالوا إنها علاقة "عدائية".
- رداً على سؤال "أيّ من الخيارات التالية يصف الولايات المتحدة على أفضل وجه فيما يتعلق بعلاقتها مع تركيا"، قال 35.5٪ من المشاركين "لا يمكن الاعتماد عليها". بينما أجاب 32.8٪ أنها "دولة مستعمرة" و18.3٪ أنها "شريك استراتيجي" و12.4٪ أنها "دولة معادية" و1٪ فقط قالوا إنها "دولة صديقة وحليفة".
- أجاب 64.1٪ من المشاركين بـ "نعم" على سؤال "هل تعتقد أن تركيا يجب أن تتعاون مع روسيا في سياستها الخارجية؟" في مقابل 27.8٪ أجابوا بنعم عندما كان السؤال عن التعاون مع الولايات المتحدة.
- في الدراسة تمّ سؤال المشاركين "إذا كنت ستختار بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا أيّ دولة ترغب في أن تطوّر تركيا علاقات أكثر معها". اختار 78.9٪ روسيا و21.1٪ الولايات المتحدة.

### الدراسة الثالثة: استطلاع حول مدى صداقة الولايات المتحدة الأميركية لتركيا بتاريخ 4 أيار 2021<sup>3</sup>

- رداً على سؤال "هل تعتقد أن الولايات المتحدة صديقة لتركيا؟". أجاب 94.5٪ من المشاركين بـ "لا".
- أجاب 93.3٪ من المشاركين بالنفي على سؤال "هل تعتقد أن الولايات المتحدة هي الشريك والحليف الاستراتيجي لتركيا؟".

<sup>2</sup> تناولت هذه الدراسة الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة وروسيا في السياسة الخارجية التركية. شارك في الاستطلاع 2100 شخص في الفترة ما بين 1-10 حزيران 2021.

<sup>3</sup> أجريت هذه الدراسة تحت عنوان "ما يُسمّى بالإبادة الجماعية". شارك فيها 1895 شخصاً من مختلف فئات المواطنين الأتراك.

- عند سؤال "كيف تردّ على ما يُسمّى بيان الإبادة الجماعية للأرمن من قِبل الرئيس الأميركي بايدن؟". وجد 90.9% من المشاركين أنه خطأ، وقال 9.1% إنهم وجدوا ذلك صحيحًا.
- يعتقد 91% من المشاركين أن موقف بايدن من الإبادة الأمنية هو للضغط على تركيا سياسيًا.
- عند سؤالهم عن "أيّ من ردود الفعل التالية تعتقد أن على تركيا أن تتخذها مقابل مواقف بايدن هذه؟" اختار 58.8% من المشاركين "إغلاق القواعد الأميركية في تركيا"، واختار 35.1% منهم "الرد دبلوماسياً"، بينما رأى 6.1% من المشاركين إنه يجب ألا يكون هناك رد فعل.



## الرمذ الإستراتيجي

- المواكبة المستمرة -

### الشرق الأوسط ينظم نفسه

### بعيدًا عن أمريكا

إعداد: مديرية الدراسات الإستراتيجية

14 حزيران 2021

2021/47

إعداد:

تاريخ النشر:

الرقم:

## الموضوع

مقال بعنوان "تلاشي "السلام الأميركي" في الشرق الأوسط" للكاتب تشاس فريمان<sup>1</sup>، موقع ريسبونسيبل ستيت كرافت (التابع لمعهد كوينسي الأميركي)، 8 حزيران 2021.<sup>2</sup>

## الخلاصة

كان غزو نابليون لمصر عام 1798 بمثابة الجولة الافتتاحية للهجوم الغربي الصادم على غرب آسيا وشمال إفريقيا، قلب الحضارة الإسلامية. كما هو الحال في الثقافات الأخرى التي تعترّ بنفسها، والتي تراجعت أيضًا بسبب الإمبريالية الأوروبية مثل الصين والهند، فإنّ الكثير من الديناميكيات السياسية في الشرق الأوسط مدفوعة الآن بردود الفعل القومية على الإذلال الناجم عن المواجهة المهينة مع الغرب. لكن بينما تستعيد كل من الصين والهند، مثل اليابان قبلهما ثقتهما بنفسها، لم يجد الشرق الأوسط بعد علاجًا لمخلفات ما بعد الاستعمار.

<sup>1</sup> تشاس فريمان هو دبلوماسي أميركي سابق، بدأ مسيرته المهنية كمترجم خاص للرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون خلال زيارته الشهيرة للصين عام 1972، ولاحقًا شغل منصب السفير الأميركي في السعودية بين 1989 و1992، وبين عامي 1993 و1994 شغل منصب مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية والإقليمية. بعد تقاعده حصل على منصب إداري في المركز البحثي "المجلس الأطلنطي"، وكان مرشح باراك أوباما عام 2009 لشغل منصب "رئيس مجلس الاستخبارات الوطنية" لكن اضطر إلى سحب الترشيح بسبب انتقادات وهجوم اللوبي الإسرائيلي العنيف عليه واتهامه بمعاداة "إسرائيل".

<sup>2</sup> Chas Freeman, "The fadeout of the Pax Americana in the Middle East", Responsible Statecraft, June 8, 2021.

<https://responsiblestatecraft.org/2021/06/08/the-fadeout-of-the-pax-americana-in-the-middle-east/>

هناك اتفاق واسع النطاق في المنطقة على أنّ هذا العلاج يكمن في نوع من تجديد التقاليد الإسلامية وأنماط الحكم. هل قيّم المجتمعات الإسلامية وسياساتها تحدّدها وتطبّقها ممارسات الشورى، أم أمير فاضل يعمل بالتنسيق مع العلماء، أم عالم دين في ولاية الفقيه؟ إذا تمّ تبني الديمقراطية البرلمانية، فهل هناك دور للنسخ الإسلامية للأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا؟ إذا كان الإسلام هو الجواب، فهل سيكون هو نفسه في كل من المجتمعات الشيعية والسنية؟ إذا لم يكن الإسلام هو الجواب، فهل العسكرية العلمانية لدول مثل مصر بديل قابل للتطبيق؟

يكافح الشرق الأوسط لجعل الحضارة الإسلامية عظيمة مرة أخرى. لم تجد شعوب المنطقة المسلمة ضالّتها بعد، لكن من حماقة الافتراض أنهم لن يفعلوا ذلك. لقد حرّر الاضطراب العالمي الجديد الشرق الأوسط إلى حد كبير من التداخلات الإيديولوجية والتدخلات العسكرية للقوى العظمى. والجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة - مصر و "إسرائيل" والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة - تبتعد بشكل متزايد، بسبب افتراق مصلي وقيمي، عن الرعاة السابقين من القوى العظمى، وهم يقومون بتنويع علاقاتهم الدولية للتحوط والاستفادة من التحوّلات في التوازنات العالمية للقوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

أوروبا التي كانت ذات يوم موطن القوى الإمبريالية المفترسة تفتقر الآن إلى الطموحات خارج حدودها. وتشير ظواهر مثل "البريكست" إلى أن أوروبا، بعيداً عن توحيدها لممارسة إسقاط القوة، ستظلّ مهمّشة بسبب انشغالها بتناقضاتها الداخلية. لقد تخلّت روسيا وتركيا عن قرون من الجهود لتبني هويّات أوروبية. وتستعيد تركيا صلاتها بالشرق الأوسط الذي رفضها منذ أكثر من قرن. فيما استأنفت روسيا دورها الدبلوماسي المستقل والفريد في المنطقة. في حين انضمت المملكة العربية السعودية إلى "إسرائيل" والإمارات في معارضة أي تقارب أميركي أو غيره مع إيران.

تزامن صعود الصين وانبعاث روسيا مع التدهور الاجتماعي والاقتصادي في أميركا المشلولة سياسياً والضعيفة مالياً، ولكنها قومية وأكثر حزماً. استجابت الولايات المتحدة للانحدار الواضح في قوتها وجاذبيتها بالإعلان عن تكريسها لـ "تنافس القوى العظمى" والعمل على هذا الأساس من خلال تبني سياسات المواجهة تجاه كل من الصين وروسيا. ارتفعت التوتّرات العسكرية بين الولايات المتحدة والصين إلى مستويات شوهدت لآخر مرة في الخمسينيات من القرن الماضي، في حين أنّ التوتّرات مع روسيا أكبر من أي وقت مضى منذ أوائل الثمانينيات. لكن تركيز "التنافس بين القوى العظمى" الجديد، على وجه الخصوص، ليس في الشرق الأوسط ولكن في أماكن أخرى - في أوكرانيا ومضيق تايوان.

وقد أدّى هذا التحوّل في التركيز - خاصة على آسيا - إلى تقليل الاهتمام الأميركي بالشرق الأوسط. وكذلك كان النفور من المشاركة الأكبر في المنطقة نتيجة التدخلات الفاشلة في أفغانستان والعراق وليبيا والصومال وسوريا. ولكنّ هناك أسباباً موضوعية أيضاً. تظلّ إمدادات الطاقة في الخليج العربي ضرورية للازدهار العالمي، لكن الاقتصاد الأميركي لم يعد يعتمد عليها بشكل مباشر. لقد جعل التكسير الهيدروليكي الولايات

المتحدة المنتج البديل الفعلي في سوق النفط والغاز العالمي. ويبدو الأميركيون الآن القليل من الاهتمام بأي ازدهار بخلاف ازدهارهم. ونتيجة لذلك، لا يزال عدد قليل من الخارج يرى الولايات المتحدة كحارس موثوق للوصول العالمي إلى إمدادات الطاقة في الشرق الأوسط أو كضامن يمكن الاعتماد عليه للاستقرار السياسي في المنطقة.

كانت المهمة الأساسية للوجود البحري الأميركي في الخليج وبحر العرب هي حماية الوصول العالمي إلى إمدادات الطاقة في المنطقة، أما الآن فهي استهداف إيران. أدى فشل التدخل العسكري الأميركي في أفغانستان بالتغلب على المقاومة الإسلامية والنتائج الكارثية للتدخل الأميركي في العراق إلى التقليل من قيمة الحماية العسكرية الأميركية لدول المنطقة. ويُعتبر قرار إدارة بايدن بخصوص الانسحاب من أفغانستان تأكيداً لتراجع أميركي مستمر.

بينما تتراجع واشنطن عن الشرق الأوسط عقلياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً، تتقدم دول المنطقة بشكل متأخر لتسوية نزاعاتها بمفردها، بما في ذلك محاولة تنحية المواجهات التي جعلت السياسات الأميركية منذ فترة طويلة معالجتها أمراً مستعصياً. ومع انحسار الدعم الأميركي، هم يدركون أنه يجب عليهم المجازفة السياسية لحماية مصالحهم. إنهم يفعلون ذلك بشكل متزايد دون التنسيق مع الولايات المتحدة أو أي قوة عظمى أخرى خارج منطقتهم.

لذلك نشهد إعادة تشكيل مهمة للعلاقات في المنطقة. ما تسمى "اتفاقات إبراهيم" هي أحد الأمثلة. وقد رُوّجت إدارة ترامب لها على أنها دليل على النفوذ الدبلوماسي الأميركي، لكن جرى تسهيل إعلانها من خلال المدّ المتصوّر لقوة ونفوذ الولايات المتحدة. وبدلاً من التأكيد على دور الولايات المتحدة كوسيط بين الدول العربية و "إسرائيل" استغنوا عنه.. ثم هناك مثال مصالحة السعودية مع قطر، والإمارات من ورائها. ربما تستيقظ مصر من الغيبوبة الدبلوماسية التي أوقعتها بها التشنّجات الداخلية على مدى العقد الماضي. والآن يبدو أنّ القاهرة تحاول إقامة علاقات مع العراق لتزويده بديل من الاعتماد على إيران. ويشترك العراق في التوسّط بمحادثات بين إيران والسعودية. ويتطلّع الأردن إلى مصر والعراق والمملكة العربية السعودية للحصول على دعم ضد "إسرائيل" التي لم تعد خاضعة لسيطرة الولايات المتحدة. أما تركيا فلديها الآن وجود عسكري في قطر يحيط بالمملكة العربية السعودية، ووجود في السودان، يحيط بمصر وكذلك المملكة.

تعتبر دول المنطقة الانسحاب الأميركي الذي طال انتظاره من أفغانستان تأكيداً على حاجتها لفطم نفسها عن الاعتماد على الولايات المتحدة أو القوى الخارجية العظمى الأخرى من أجل أمنها. ويبدو أن معظمهم الآن يستخدمون علاقاتهم مع الرعاة الخارجيين كمساعدة مؤقتة لانتقالهم إلى سياسات خارجية مستقلة تركز على المصلحة الذاتية الواقعية.

من جانبها، لا تزال الولايات المتحدة متورّطة في حيل القوى الإقليمية مع روابط عرضية أو مناسبة فقط لتنافس القوى العظمى. يعكس استعداد الإمارات والبحرين لإقامة علاقات علنية مع "إسرائيل" اعترافهما بأن "إسرائيل" تحكم ولاء الجميع باستثناء عدد قليل من السياسيين الأميركيين ويمكن أن توفّر تحوُّلاً فعالاً ضد انخفاض الدعم الأميركي في مواجهة إيران. بعض المعدّات العسكرية الإسرائيلية هي من أحدث المعدّات ويمكن أن توفّر بديلاً للمشتريات من الولايات المتحدة. وأدى إخضاع "إسرائيل" للفلسطينيين إلى تطويرها لأحدث الأدوات والتقنيات في العالم لتشغيل دولة بوليسية. لكل هذه الأسباب، وجدت الحماية السياسية الإسرائيلية ومعدّاتها الآن سوقاً جاهزاً بين دول الخليج العربية.

الدول العربية التي وافقت على الانفراج مع "إسرائيل" فعلت ذلك بسخرية رداً على مخاوف سياسية مؤقّته وليست طويلة الأمد. إن متانة "اتفاقات أبراهام" أبعد ما تكون من تأكيدها. إنها تمنح "إسرائيل" فرصة لكي يُنظر إليها على أنّها جزء طبيعي من المنطقة، وليس كغرسة أوروبية استعمارية جديدة فيها. لكن - كما توضح الأحداث الأخيرة - فإنّ الإساءة الإسرائيلية المستمرة للعرب الذين تحكمهم تجعلها بغیضة من الناحية الأخلاقية حتى لأولئك الذين ليس لديهم ولع بالفلسطينيين. وقد امتد جزء من هذه العدوى إلى الولايات المتحدة، منهية أي احتمال للوساطة الأميركية بين "إسرائيل" وأعدائها. لطالما خفّف الدعم الأميركي غير المشروط عن الإسرائيليين أي ضغوط لاتخاذ قرارات بشأن كيفية تأمين مستقبلهم. لكن السياسات الأميركية والإسرائيلية بشأن القضايا الإقليمية لم تعد متطابقة. وتتضاءل بسرعة نسبة تأييد "إسرائيل" بين كل من اليهود والمتعاطفين السابقين من غير اليهود في الولايات المتحدة وأوروبا، وكذلك قدرة الولايات المتحدة على إعفاء "إسرائيل" من القانون الدولي وأحكام أولئك الذين أساء إليهم سلوكها.

نجحت الصهيونية الآن في جعل حل الدولتين مستحيلاً، وبموجبها، تتحكّم "إسرائيل" في أربع فئات من الموضوعات:

- المواطنون اليهود الذين يشاركون مشاركة كاملة في ديمقراطية "إسرائيل" المنقسمة.
  - المواطنون العرب المهمّشون سياسياً والذين يتعرّضون للتمييز.
  - العرب الذين جعلتهم السياسات الإسرائيلية عديمي الجنسية ومحرومين من حقوقهم ويعيشون في ظل طغيان الاحتلال العسكري الموجّه ديمقراطياً.
  - سكان غزة، ومعظمهم من اللاجئين من بقية فلسطين، الذين تحاصرهم "إسرائيل" وتخضعهم لحملات عسكرية وحشية تهدف إلى ترويع المعارضين وقتلهم.
- غالبًا ما يُقارن هذا النظام الإسرائيلي بنظام الفصل العنصري. إنه أكثر قسوة من نواحٍ كثيرة. وهو مثل نظام الفصل العنصري يولّد تدريجياً نضالاً مدعوماً دولياً من أجل حقوق الإنسان والحقوق المدنية لأولئك الذين يضطهدهم. في هذا الصدد، ليس من المهم أن يبدأ "الملوّنون" أخيراً في لعب دور في السياسة الأميركية بشكل يتناسب مع أعدادهم ونسبة المشاركة في الاقتراع. هم يعرفون العنصرية عندما يرونها. وما يرونه في "إسرائيل" هو سلسلة لا نهاية لها من الأمثلة المروّعة على ذلك. لم تعد "إسرائيل" اليوم قادرة على

الادعاء بمصادقية أنها تشارك القِيم أو التطلّعات الأخلاقية للأميركيين أو الأوروبيين. إذا لم تعد "إسرائيل" إلى الأعراف الغربية فسوف تجد نفسها بمرور الوقت بعيدة عن الغرب كما هي بالفعل عن معظم العالم. بعد أن خلقتُها الصهيونية، تواجه "إسرائيل" الآن الحاجة إلى تجاوزها.

كما كان الحال في بعض الدول العربية، ربما يشجّع عدم اليقين المتزايد بشأن استمرار الدعم الأميركي "إسرائيل" على الاعتراف بأنّ بقاءها على المدى الطويل يعتمد على المخاطرة من أجل السلام. يجب على كل من يهتم بمستقبل "إسرائيل" أن يأمل في ذلك.

لا يمكن إنكار أنّ المملكة العربية السعودية فقدت مركزيتها في سياسة الولايات المتحدة تجاه الخليج الفارسي، واستُبدلت بالإمارات العربية المتحدة من نواحٍ عديدة في هذا الدور. لدى الإمارات العربية المتحدة انفتاح وديناميكية لا يمكن للمملكة أن تضاهيهما. وفي الوقت نفسه، فإن خطوة أبو ظبي البراغماتية التراجعية عن الحروب في سوريا واليمن واستعدادها للكشف عن علاقاتها السرية طويلة الأمد مع "إسرائيل" أكسبتها سمعة الإدارة الذكية والمستقلة لشؤونها الخارجية. وعلى الرغم من أنّها أصبحت أقرب إلى الولايات المتحدة، فإنّ علاقاتها مع الصين والهند وروسيا تحسّنت أيضًا.

وسّعت إيران بقوة نفوذها الإقليمي من خلال ملء الفراغ السياسي الذي خلّقه الجهود الأميركية الفاشلة لتغيير النظام في العراق وسوريا. كما أفاد توسّع الولايات المتحدة في "الحرب العالمية على الإرهاب" إلى كل ركن من أركان العالم الإسلامي تقريباً إيران، وإن لم يكن بقدر المتطرّفين السنّة. أصبح عملاء إيران يشملون الحكومة في سوريا، والمليشيات في العراق ولبنان واليمن، والمتعاطفين في البحرين، والديمقراطيين الإسلاميين السنّة في حركة حماس المحاصرين في غزة. وتهدّد الهجمات الإيرانية "إسرائيل" وتتحدّى جيرانها العرب السنّة. ولكن إيران، مثل الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، لم تعد تركّز كثيرًا على تنافس القوى العظمى من أجل الهيمنة في الشرق الأوسط بقدر ما تركّز على التفاعلات مع الدول والشعوب الأخرى في منطقتها، بما في ذلك تركيا منافستها التقليدية.

أثناء النظام العالمي الثنائي القطب الفريد للحرب الباردة كان من الممكن تحليل الشرق الأوسط من حيث توافق الدول المكوّنة له مع قوة عظمى واحدة أو أخرى. الآن لا يصلح أي بناء تحليلي شامل أو بسيط. كل دولة في المنطقة تتعامل بشفافية مع نفسها، وليس عبر الراعي الخارجي. وقد أتاح ذلك فرصة لموسكو للعب دور متجدّد في المنطقة، وهذه المرّة بصفقتها عضوًا دبلوماسيًا ماهرًا وميسرًا للجهود الإقليمية لتقليل التوترات وحل النزاعات. وبدأت بكين أيضًا بتقديم خدماتها كموفّق، على الرغم من عدم تحقيق نتائج ملحوظة حتى الآن.

إن عودة ظهور روسيا وزيادة انخراط الصين في الدبلوماسية الإقليمية لا يجعل الشرق الأوسط ساحة "تنافس القوى العظمى" التي يصرّ العسكريون الأميركيون على ضرورة تحديدها للشؤون الحالية. تتولّد المنافسات

الثنائية والديناميكيات الدبلوماسية في الشرق الأوسط الآن في المنطقة نفسها. إن "السلام الأميركي" يتراجع إلى التاريخ، جنباً إلى جنب مع العصر الذي يمكن فيه لأي قوة عظمى خارجية الإشراف على التفاعلات بين العرب والإيرانيين والإسرائيليين والأكراد والأتراك. الشرق الأوسط الآن ليس مجال نفوذ لأحد بل مجال نفوذه الخاص به.

## الرمد الإستراتيجي

- المواكبة المستمرة -

### تحوّلات الرأي العام لدى فلسطينيّ 1948

#### الموضوع

ملاحظات أكاديميين وخبراء وباحثين في ندوة عبر تطبيق زوم لمركز مدى الكرمل بتاريخ 8 حزيران 2021<sup>1</sup>، لمناقشة نتائج ثلاثة استطلاعات رأي<sup>2</sup> أجراها المركز في المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948، أحدها عام 2019 والآخران عام 2021 (قبل هبة سيف القدس وبعدها).

#### الخلاصات

بدأت الندوة بالتذكير بمقال سابق للباحث المشارك في مركز مدى الكرمل د. عميد صعبانة (قراءة أولية لنتائج استطلاع 2019) خلص فيه آنذاك إلى أنّ هناك توجّهين اثنين في المجتمع الفلسطيني في الداخل المحتل: توجّه يؤيد الاندماج وتوجّه يؤيد التنظيم الجماعي للفلسطينيين. وقد اعتبر الدكتور صعبانة أنّ هذه الأرقام تعكس انقسامًا واضحًا حول التوجّهين في المجتمع الفلسطيني في الداخل، وبرأيه أنّ من أهمّ أسباب هذا الانقسام هو السياسة الليبرالية الإسرائيلية. وكانت نتائج استطلاع عام 2019 قد أظهرت أنّ 50٪ تقريبًا من المجتمع الفلسطيني لا يملكون رضا كافيًا عن التمثيل السياسي الفلسطيني في الداخل خصوصًا من خلال "لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل"، التي أيدت نسبة عالية منهم انتخاب أعضائها ورئاستها بشكل مباشر من الجماهير. وفي استطلاع عام 2019 كان لافتًا أنّ نسبة غير قليلة لديها لا مبالاة بالمشاركة في الاحتجاجات الشعبية السياسية.

<sup>1</sup> مركز مدى الكرمل، أو "المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية" هو مركز تأسس عام 2000 ومقرّه في مدينة حيفا المحتلة. تقول إدارة المركز أنّه مؤسسة بحثية مستقلة وغير ربحية. وينبغي أن نلفت إلى أنّ هذا المركز، بحسب معلومات خاصة، ممول من عزمي بشارة ومؤسسات جورج سورس.

<sup>2</sup> استطلاع الرأي الأخير الذي أجراه المركز بعد الهبة لم يُنشر بعد بشكل رسمي، وكل الأرقام التي سترد في هذا التقرير مستقاة مما تحدّث به المشاركون في الندوة، الذين اطّلعوا على نتائجه بشكل فردي قبل عقد الندوة.

## أولاً نعرض أبرز نتائج الاستطلاع:

ما مدى رضاك عن أداء لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في "إسرائيل"؟

النسبة	العدد	الجواب
5%	21	راض جداً
38%	153	راض
23%	90	غير راض

من أجل النهوض بالمجتمع العربي اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، حسب رأيك ما هو الخيار الأنسب لتحقيق ذلك في ظل الوضع الراهن؟

2021 بعد الهبة	2021 قبل الهبة	2019	الجواب
47%	45.80%	46%	تنظيم العرب بشكل جماعي من خلال بناء مؤسسات وطنية
45%	45.00%	43%	الاندماج في الدولة والمجتمع الإسرائيلي بشكل كامل
7%	7.30%	8%	التركيز على المصلحة الشخصية والتقدم الشخصي
2%	1.90%	2%	لا اعرف

ما هو الحل السياسي الأنسب برأيك للقضية الفلسطينية-الإسرائيلية؟

النسبة	العدد	الجواب
23%	92	حل الدولة الواحدة لليهود والفلسطينيين معاً
44%	177	حل الدولتين لشعبين
22%	90	حل الدولتين مع تحويل "إسرائيل" إلى دولة لكل مواطنيها
10%	42	لا يوجد
100%	400	المجموع

ما هو الحل السياسي الأنسب برأيك للقضية الفلسطينية-الإسرائيلية؟

2021 بعد الهبة	2021 قبل الهبة	2019	الجواب
25.10%	23%	19%	حل الدولة الواحدة لليهود والفلسطينيين معاً
51.10%	44%	36%	حل الدولتين لشعبين
20.70%	22%	33%	حل الدولتين مع تحويل "إسرائيل" إلى دولة لكل مواطنيها
	10%		لا يوجد

ما هو برأيك العامل المركزي لاندلاع الهبة الشعبية في المجتمع العربي في "إسرائيل"؟

النسبة	الجواب
61%	أحداث المسجد الأقصى وحيّ الشيخ جراح
15%	الغضب من تخاذل الشرطة والدولة في مواجهة الجريمة والعنف
21%	تقصير الدولة تجاه المواطنين العرب في مجالات الحياة المدنية
0%	تعاضم دور الحركات الشبابية في الاحتجاج الشعبي
1%	تهويد المدن الساحلية واللد والرملة
0%	العدوان على قطاع غزة
2%	آخر
100.00%	المجموع

هل تؤيد دخول / انضمام الأحزاب العربية في الحكومات الإسرائيلية؟

النسبة	الجواب
0	لا أعرف
24%	لا
74%	نعم بكل تأكيد

ما هو موقفك من دخول الجيش الإسرائيلي للبلدات العربية خلال أزمة كورونا من أجل تقديم المساعدات؟

النسبة	الجواب
19.90%	لا أؤيد بتاتاً
28.50%	أؤيد ذلك بتحفظ
51.30%	أؤيد ذلك

ما مدى رضاك عن أداء أعضاء الكنيست العرب خلال الهبة الشعبية؟

النسبة	الجواب
43%	غير راضٍ بالمرة
25%	غير راضٍ
27%	راضٍ
5%	راضٍ جداً

## ثانياً: على صعيد المقارنات بين نتائج استطلاعات 2019 و2021:

- في استطلاع 2019 اللافت أنّ المجموعة التي تميل أكثر إلى الاندماج في "الدولة الإسرائيلية" هي ذات ميّزات تعليمية متدنيّة أكثر من المجموعة التي تميل إلى التنظيم الجماعي المنفصل. (نسب 44 و46% تقريباً).
- في استطلاع 2021 ما بعد الهبة حصل انقلاب في الأرقام بين من يميل للاندماج ومن يميل للتنظيم الجماعي في المجتمع الفلسطيني.

### من كان مع تنظيم جماعي قبل الهبة:

- 38% من أصحاب شهادات التعليم الابتدائي
- 35% من ذوي التعليم الإعدادي
- 50% من الحاصلين على لقب أول (بكالوريوس)
- 70% من الحاصلين على لقب ثانٍ وما فوق (ماجستير ودكتوراه)

### من كان مع تنظيم جماعي بعد الهبة:

- 42% من أصحاب شهادات التعليم الابتدائي
- 33% من أصحاب شهادات اللقب الثاني وما فوق

**تفسير المشاركين في الندوة:** هذه المجموعات أدركت مصدر التهديد ومصدر الدعم. أصحاب الشهادات الابتدائية يعملون في السلم الاقتصادي المنخفض ولذلك عندما حصل الإضراب (18 أيار الفائت) وتعرّض الكثير للطرد من العمل، حاول الشباب الفلسطيني تأمين عمل بديل لمن طُرد، لذلك شعر أصحاب الشهادات الابتدائية بأنّ مصدر الدعم هو المجتمع الفلسطيني. أما أصحاب الشهادات العليا الذين يعملون في "الدولة" فقد أحسّوا بتهديد خسارة الامتيازات والوظائف.

### اختلاف الموقف من الاحتجاجات الشعبية (مقارنة بين الاستطلاع عام 2021 قبل الهبة وبعدها):

- زيادة التأييد (مقارنة بالاستطلاع الذي سبقه) للمظاهرات السلمية، والتأييد للإضرابات، والتأييد لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وانخفاض مستمر لتأييد العمل اليهودي العربي المشترك.
- استمرار حالة عدم الرضا عن أداء "لجنة المتابعة العليا"، واستمرار التأييد لانتخابها بشكل مباشر واستمرار التأييد للدخول في الائتلافات الحكومية.
- مقارنة بباقي الشرائح العمرية، نجد
- ارتفاعاً عالياً عند شريحة الشباب التي تؤيد المظاهرات السلمية والإضرابات.

- مقارنة بما قبل وما بعد الهبة: نسبة تأييد المظاهرات كانت 19٪ وأصبحت 26٪، فيما نسبة تأييد الإضرابات كانت 16٪ وأصبحت 48٪.
- بالنسبة لأسلوب الاحتجاج وإغلاق الشوارع: انخفض التأييد عند باقي الفئات بينما لم ينخفض لدى الفئات الشبابية.
- بالنسبة لتأييد الاندماج أو التنظيم الجماعي: ازداد تأييد الشباب للتنظيم المجتمعي من 44٪ إلى 57٪، مقابل انخفاض نسبة تأييد الاندماج من 40٪ إلى 35٪.
- اللافت في النتائج هو انخفاض اللامبالاة عند الفئة الشبابية، ويمكن تسميتها بزيادة الاشتباك السياسي مقارنة بالاستطلاعات السابقة.
- تأييد الانتخاب المباشر لـ "لجنة المتابعة العليا" في ازدياد مستمر: عام 2019 كانت نسبة التأييد 75٪، وعام 2021 قبل الهبة سجّلت 66٪، وعام 2021 بعد الهبة سجّلت 71٪.

### ثالثاً: أبرز الخلاصات التي قدّمها المشاركون في الندوة تعليقاً على أرقام الاستطلاعات:

1. استمرار عدم الرضا عن أداء لجنة المتابعة.
2. تراجع الثقة بمؤسسات "الدولة" مثل المحاكم.
3. ارتفاع الثقة بالمشاركة السياسية الشعبية أو غير المؤسساتية مثل الاحتجاج.
4. استمرار التأييد العالي جداً للانتخابات المباشرة للجنة المتابعة.
5. انخفاض بتأييد العمل العربي اليهودي المشترك، وهذا مؤشر على الفجوات التي نتجت عن أزمة كورونا داخل كل من المجتمعين والتي أدّت إلى الشعور بعدم الأمان أو الثقة بالعمل المشترك.
6. بشكل مفاجئ يوجد تأييد أكثر من 50٪ من المجتمع الفلسطيني لدخول الجيش إلى البلدات العربية، وهذا يمكن تفسيره ضمن سياق الكورونا وسياق عدم الرضا عن أداء لجنة المتابعة والمؤسسات الفلسطينية في ظل هذه الأزمة، فالتأييد لوجود الجيش هو مطلب لأسباب مدنية ليس لأسباب عسكرية أبداً، لأن الشعب شعر بتهديد على الصعيد الفردي والعائلي.
7. 73٪ من المستطلّعين يؤيدون دخول الأحزاب العربية في الائتلافات الحكومية.
8. زيادة تأييد حل الدولتين لشعبين.
9. تحوّلت القدس إلى قضية مركزية في وعي الفلسطينيين في "إسرائيل"، وأنّ التفريق بين قضية القدس والقضية الفلسطينية هو تفريق وهمي لأنّ المكان الوحيد الذي يلتقي فيه الشعب الفلسطيني كله هو القدس.
10. الانخراط في المؤسسة اقتصادياً له علاقة بأنماط التصويت.
11. بحسب النتائج والمقارنة نرى ازدياد تأييد أهمية النضالات الشعبية وانخفاض التوجّه نحو سياسات الاعتراف والاندماج. قد تكون الرغبة بالاندماج هي رغبة نابغة من فكرة العزوف عن مشروع سياسي جماعي.

12. فكرة التنظيم هي فكرة جماعية بمعنى تحصيل الخلاص الاجتماعي وفكرة الاندماج هي توجّه فردي. هذا الانقسام لا يمكن تفسيره فقط بالتوجّهات النيوليبرالية الاقتصادية ولا بفكرة الخلاص الفردي والتميّز الفردي كآلية لمواجهة التمييز وإنما يمكن تفسيره أيضاً بغياب مشروع سياسي جماعي جاذب. إن فكرة وجود مشروع سياسي جاذب هي التي تحدّد خيارات الناس بالنسبة للاندماج وللتنظيم الجماعي.

## الرد الإستراتيجي

- المواكبة المستمرة -

### خلاصات من جولة الرئيس الأميركي الأوروبية.. من قمة السبع إلى بوتين

#### الموضوع

خلال شهر حزيران 2021 قام الرئيس الأميركي جو بايدن بأولى رحلاته الخارجية حيث قام بجولة في أوروبا لمدة ثمانية أيام شارك خلالها في عدد من القمم الأوروبية. بدأ الرئيس الأميركي جولته في بريطانيا حيث التقى رئيس الحكومة البريطانية قبل المشاركة في قمة مجموعة السبع. بعدها شارك بايدن في قمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل حيث التقى بعدد كبير من رؤساء الدول الأوروبية وكان اللقاء الأهم مع الرئيس التركي أردوغان. وختم الرئيس الأميركي جولته في جنيف بقمة جمعت مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين.

#### أبرز الخلاصات

#### اللقاء مع رئيس الحكومة البريطانية بوريس جونسون بتاريخ 2021/6/10:

- العلاقات البريطانية-الأميركية "غير قابلة للتدمير".
- الاتفاق على نسخة جديدة من "ميثاق الأطلسي" قائمة على ميثاق 1941 الذي وقّعه رئيس الحكومة البريطاني ونستون تشرشل والرئيس الأميركي الأسبق فرانكلين روزفلت والذي حدّد نظام العالم الجديد ما بعد الحرب العالمية الثانية. أبرز بنود الميثاق الجديد هو أهمية الدفاع عن القيم المشتركة مثل الديمقراطية، والأمن الجماعي، والتجارة الدولية. كذلك يعترف الميثاق بالتحديات الجديدة مثل معالجة التهديد الذي تمثله الهجمات الإلكترونية، والعمل لمكافحة تغيّر المناخ، ووضع حد لوباء كورونا.

- العمل على توسيع التجارة والتقدم باتجاه التوصل إلى اتفاق مستقبلي للتجارة الحرة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة.
- تأسيس فريق عمل جديد للنظر في استئناف السفر بين البلدين بعد نجاح عمليات التطعيم ضد كورونا.
- ضرورة ضمان المحافظة على توازن عملية السلام بين بريطانيا وإيرلندا بما يخص الترتيبات التجارية الجديدة.

\*\*\*\*\*

### المشاركة في قمة مجموعة الدول السبع بتاريخ 2021/6/11:

- تبني قادة مجموعة السبع الذين يسعون لمنافسة الصين خطة لدعم البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط عبر بناء بنية تحتية أفضل.
- وقع الزعماء الذين حضروا القمة إعلاناً دعوا فيه الصين إلى "احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية"، خاصة في شين جيانغ، المنطقة الشمالية الغربية التي تضم الإيغور وأقليات مسلمة أخرى.
- الدعوة إلى إجراء دراسة شفافة بقيادة خبراء بمن في ذلك من الصين، تشرف عليها منظمة الصحة العالمية، لدراسة إمكانية أن يكون فيروس كورونا تسرب من مختبر صيني.
- التعهد بتوفير مليار جرة لقاح إضافية للدول الفقيرة خلال العام المقبل والالتزام بزيادة القدرة التصنيعية العالمية، وتحسين أنظمة الإنذار المبكر للأوبئة ودعم العلم لتقليص الوقت الذي يستغرقه تطوير اللقاحات.
- الالتزام بـ "ثورة خضراء" من شأنها أن تحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية. والعمل على القضاء على انبعاثات الكربون بحلول عام 2050، وخفض الانبعاثات إلى النصف بحلول عام 2030، والحفاظ على/أو حماية 30 في المئة على الأقل من الأراضي والمحيطات بحلول عام 2030.
- دعم استقلال وسيادة وسلامة أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً. ودعوة روسيا لتخفيف التوترات والتصرف وفقاً لالتزاماتها الدولية، وأن تسحب القوات العسكرية الروسية من الحدود الشرقية لأوكرانيا وشبه جزيرة القرم.
- الدعم الكامل للسلطة التنفيذية المؤقتة في ليبيا والتأكيد على أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع في 24 كانون الأول.

- الدعوة إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل بشكل يمكن التحقق منه والتخلي عن أسلحة الدمار الشامل غير المشروعة وبرامج الصواريخ الباليستية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفقاً لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- الالتزام بضمان عدم تطوير إيران سلاحاً نووياً أبداً. والترحيب بالمناقشات الجوهرية بين المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة، وبشكل منفصل مع الولايات المتحدة، لتحقيق عودة الولايات المتحدة وإيران إلى التزاماتهما الخاصة بخطة العمل الشاملة المشتركة.
- إدانة دعم إيران للقوات الوكيلة والجهات المسلحة غير الحكومية، بما في ذلك من خلال التمويل والتدريب وانتشار تكنولوجيا الصواريخ والأسلحة.
- دعوة إيران إلى وقف جميع أنشطة الصواريخ الباليستية وانتشارها الذي يتعارض مع قرار مجلس الأمن رقم 2231 والقرارات الأخرى ذات الصلة، والامتناع عن الأعمال المزعزعة للاستقرار والقيام بدور بناء في تعزيز الاستقرار والسلام الإقليميين. ودعم الجهود المبذولة لتحقيق الشفافية والمساءلة والعدالة لضحايا رحلة الخطوط الجوية الدولية الأوكرانية 752، التي أسقطتها إيران في كانون الثاني 2020. وتكرار القلق العميق إزاء استمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في إيران.
- الإشادة بقوات الأمن العراقية، بما في ذلك البشمركة الكردية، والحكومة العراقية في نجاحها ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وجاء في الإعلان: "ونؤكد استمرار دعم هذه الجهود، بما في ذلك تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة. كما نؤكد دعمنا لسيادة العراق واستقلاله وسلامة أراضيه. إننا نؤيد بالكامل قرار مجلس الأمن رقم 2576 ودعوته لمراقبي الانتخابات للمساعدة في ضمان انتخابات حرة ونزيهة في تشرين الأول، ونشجع جميع العراقيين على المشاركة في تلك الانتخابات. أخيراً، نرحب بالجهود التي تبذلها حكومة العراق لمحاسبة الجماعات المسلحة غير الشرعية عن الهجمات ضد المواطنين العراقيين وأفراد التحالف الموجودين في العراق بناءً على دعوتها فقط لتدريب القوات العراقية وتقديم المشورة لها في قتالها ضد داعش".
- التركيز الرئيسي للنهج الاستراتيجي الجديد قائم على دعم النمو المستدام في إفريقيا. وعليه تعزز مؤسسات التنمية المالية والشركاء متعددي الأطراف استثمار ما لا يقل عن 80 مليار دولار في القطاع الخاص في إفريقيا على مدى السنوات الخمس المقبلة لدعم الانتعاش الاقتصادي المستدام والنمو.

\*\*\*\*\*

### المشاركة في قمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) بتاريخ 2021/6/14:

تضمن البيان الصادر عن القمة البنود التالية:

- إقرار أجندة الحلف للعام 2030.
- اجتمعنا في بروكسل لإعادة تسليح وحدتنا وتضامننا وتماسكنا، وفتح فصل جديد في العلاقات عبر الأطلسي، في وقت تزداد فيه البيئة الأمنية تعقيداً.

- تشكّل الأعمال العدوانية لروسيا تهديدًا للأمن الأوروبي الأطلسي. لا يزال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يمثل تهديدًا مستمرًا لنا جميعًا.
- يمكن لنفوذ الصين المتزايد وسياساتها الدولية أن تطرح تحديات نحتاج إلى معالجتها معًا كحلف. سوف نتواصل مع الصين بهدف الدفاع عن المصالح الأمنية للحلف.
- يتمثل الهدف الأساسي والدائم لحلف الناتو في حماية حرية وأمن جميع أعضائه بالوسائل السياسية والعسكرية.
- لقد علّقنا جميع أشكال التعاون المدني والعسكري العملي مع روسيا، بينما ظللنا منفتحين على الحوار السياسي. إلى أن تُظهر روسيا امتثالها للقانون الدولي والتزاماتها ومسؤولياتها الدولية، لا يمكن العودة إلى "العمل كالمعتاد" وسنواصل الرد على البيئة الأمنية المتدهورة من خلال تعزيز موقفنا الرادع والدفاعي، بما في ذلك من خلال الوجود المتقدم في الجزء الشرقي من الحلف.
- نكرر دعمنا لوحدة أراضي وسيادة أوكرانيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا داخل حدودها المعترف بها دوليًا وندعو روسيا إلى سحب القوات التي تتركز في الدول الثلاث دون موافقتها.
- سيواصل حلف الناتو لعب دوره في التحالف العالمي لهزيمة داعش، بما في ذلك من خلال نظام المراقبة والتحذير الجوي (AWACS) والدعم الأساسي.
- يدعم الناتو والحلفاء العراق في حربه ضد داعش والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. نشيد بحكومة العراق وقوات الأمن العراقية على جهودهما المستمرة لمحاربة داعش. بناءً على طلب من الحكومة العراقية، سنعزز دعمنا للعراق من خلال بعثة الناتو في العراق. سنقوم بتوسيع مهمتنا الاستشارية غير القتالية والتدريب وبناء القدرات لدعم العراق في بناء مؤسسات وقوات أمنية أكثر فاعلية واستدامة وخاضعة للمساءلة وشاملة. سيكون هذا التوسع في مهمة الناتو في العراق، بما في ذلك الدعم الإضافي للمؤسسات الأمنية العراقية، مدفوعًا بالطلب، ومتزايدًا، وقابلًا للتطوير، ويستند إلى الظروف على الأرض. سيتم تنفيذه بموافقة كاملة من السلطات العراقية، مع الاحترام الكامل لسيادة العراق وسلامه أراضييه، وبالتنسيق الوثيق مع الشركاء المعنيين والجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك التحالف العالمي لهزيمة داعش، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي.
- ندين بأشد العبارات الممكنة الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سوريا، وكذلك استخدامها في العراق وروسيا وماليزيا، وللمرة الأولى منذ تأسيس الناتو على أراضي الحلفاء، المملكة المتحدة.
- نكرر دعم الحلف الكامل لهدف إخلاء كوريا الشمالية من الأسلحة النووية بشكل كامل ولا رجعة فيه.
- نحن ملتزمون بضمان ألا تطوّر إيران سلاحًا نوويًا أبدًا.
- كما يمكن لخطة العمل المشتركة الشاملة المستعادة والمنقّذة بالكامل أن تمهّد السبيل لمواصلة معالجة الشواغل الإقليمية والأمنية، بما في ذلك دعم نظام عدم الانتشار. ندين دعم إيران

للقوات بالوكالة والجهات المسلحة غير الحكومية، بما في ذلك من خلال التمويل والتدريب وانتشار تكنولوجيا الصواريخ والأسلحة. ندعو إيران إلى وقف جميع أنشطة الصواريخ الباليستية التي تتعارض مع قرار مجلس الأمن رقم 2231، والامتناع عن الأعمال المزعزعة للاستقرار، ولعب دور بناء في تعزيز الاستقرار الإقليمي والسلام.

- تحتفظ سوريا بمخزون من الصواريخ الباليستية قصيرة المدى التي يغطي مداها أجزاء من أراضي الناتو وبعض أراضي شركائنا. لذلك سنظل يقظين بشأن إطلاق الصواريخ من سوريا والتي يمكن أن تضرب أو تستهدف تركيا مرة أخرى. نواصل مراقبة وتقييم تهديد الصواريخ الباليستية من سوريا.

- لا يمكن اعتبار الانتخابات الرئاسية التي أجراها النظام السوري في 26 أيار 2021 حرة ونزيهة ولا تساهم في الجهود المبذولة للتوصل إلى حل سياسي.

- تطرح طموحات الصين المعلنة وسلوكها الحازم تحديات ممنهجة للنظام الدولي.

- نحن ملتزمون بتعزيز مشاركتنا طويلة الأمد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. سنعزز

حوارنا السياسي وتعاوننا العملي مع شركائنا في الحوار المتوسطي (MD) ومبادرة إسطنبول

للتعاون. سيؤدي ذلك إلى بناء مؤسسات وقدرات أمنية ودفاعية أقوى، والمساعدة في مكافحة

الإرهاب. لقد قمنا بزيادة مساعدتنا في بناء القدرات الدفاعية إلى الأردن، شريكنا في الفرص

المحسنّة، لتشمل دعمًا إضافيًا لمكافحة الإرهاب، وساهمنا في إنشاء مركز جديد لتدريب النساء

العسكريات. سنواصل مشاركتنا مع تونس في بناء القدرات الدفاعية. سنستفيد من المركز

الإقليمي لحلف الناتو - مبادرة إسطنبول للتعاون في الكويت كمحور مهم للتعليم والتدريب.

- للأزمة في ليبيا تداعيات مباشرة على الاستقرار الإقليمي وأمن جميع الحلفاء.

\*\*\*\*\*

### **لقاء على هامش قمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) مع الرئيس التركي بتاريخ 2021/6/14:**

- ليس من مشكلة في العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة لا يمكن تجاوزها.
- ضرورة إحياء آليات الحوار المشترك والانتقال من مرحلة المشاكل السابقة.
- لفت أردوغان الانتباه إلى دور الناتو المتنامي ومسؤوليته في الحفاظ على الاستقرار العالمي، قائلاً: "يجب على الدول الأعضاء الالتزام بالمبادئ التأسيسية وتعزيز الحلف. يجب أن يضطلع الحلف بدور نشط أينما كانت هناك حاجة إلى المظلة الأمنية لحلف شمال الأطلسي، من البحر الأبيض المتوسط

إلى البحر الأسود ومن أوروبا إلى آسيا. إنه عصر تقاسم الأعباء وليس التملص من المسؤوليات. يجب أن يتخذ الناتو مبادرات أكثر فاعلية خاصة في مواجهة التحديات العالمية<sup>1</sup>.

- عرض أردوغان أن تستلم تركيا تأمين مطار كابول بعد مغادرة قوات الناتو.
- صرّح أردوغان أن تركيا قد تركها حلفاؤها وشركاؤها بمفردها في حربها ضد الإرهاب، وأكد أن الإرهاب هو أحد أكبر العقبات أمام الاستقرار.
- انتقد أردوغان دعم الولايات المتحدة لوحدة حماية الشعب وحزب العمال الكردستاني معتبراً أنه يجب ألا تكون هناك معايير مزدوجة في جهود مكافحة الإرهاب ويجب أن نعرف أنه لا يمكن هزيمة جماعة إرهابية بأخرى.
- أعلن أردوغان عدم إحراز تقدّم بشأن النزاع المستمر على نظام S-400 بين أنقرة وواشنطن.

\*\*\*\*\*

### القمة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتاريخ 2021/06/16:

- بالمجمل قيل إن الاجتماع كان إيجابياً. لم يحصل لقاء ثنائي بل حضر اللقاء مسؤولو الدفاع وممثلو المخابرات ومهندسو السياسة الخارجية.
- الموقف الأميركي المعلن هو أن العلاقة يجب أن تكون مستقرة، فإن أجندة الولايات المتحدة ليست ضد روسيا ولكن لحماية الأميركيين والقيم الديمقراطية. لم يتم الاتفاق حول نافالني وقضايا حقوق الإنسان التي طرحها بايدن. وهناك تأكيد على أهمية الاستقرار الاستراتيجي ولذلك يجب أن يجتمع الخبراء العسكريون والدبلوماسيون لتجنّب النزاعات. وبخصوص الهجمات الإلكترونية يجب أن تكون البنية التحتية الحيوية محظورة (بما في ذلك قطاعات المياه والطاقة) أمام هذا النوع من الهجمات.
- تحدّث بوتين عن سجّل الولايات المتحدة الخارق لحقوق الإنسان في أفغانستان وحقيقة أن سجن خليج غوانتانامو لا يزال يعمل. وتطرّق بوتين إلى القمع السياسي الذي يحصل في أميركا مستشهداً بتعرّض 400 شخص للاضطهاد الجنائي ومواجهتهم لعقوبة السجن لمدة 25/20 عاماً بسبب دخولهم إلى الكونغرس مع بعض المطالب السياسية. كما ذكر بوتين أنه تم اعتقال 70 شخصاً على الفور بعد هذا الحدث ولا يزال 30 منهم محتجزين ولا أحد يعرف لماذا ولأي سبب لأن السلطة الرسمية في الولايات المتحدة لم تقم بإبلاغ أي شخص بذلك.
- اتفقت الدولتان على إعادة سفيريهما البعض إلى موسكو وواشنطن ولكن التاريخ الدقيق غير معروف بعد.

<sup>1</sup> <https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7/%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D9%85%D9%8A-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D9%88-%D9%88%D9%86%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%B9-%D9%84%D9%86%D9%87%D8%AC-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D8%B2%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%81/2272309>

- تم التوافق على أن تسوية النزاع الأوكراني يجب أن تستند إلى اتفاقيات مينسك.
- ستبدأ وزارة الخارجية الروسية ووزارة الخارجية الأميركية مشاورات حول الخطوات التالية في مجال الأمن الاستراتيجي بعد تمديد برنامج "نيو ستارت" (معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية).
- ضرورة البدء بمشاورات حول الأمن السيبراني.
- أكد بايدن أنه وضع أساسًا واضحًا حول الكيفية التي يعتزم العمل بها مع روسيا.
- سيحاول البلدان إيجاد حلول فيما يتعلق بقضية تبادل المعتقلين بين روسيا والولايات المتحدة.
- أكد بوتين أنه يجب الاتفاق على قواعد اللعبة مع الغرب.
- تعهد الطرفان بالعمل معًا لضمان عدم امتلاك إيران أسلحة نووية.
- انتقد بوتين اعتبار واشنطن موسكو عدوًا وخصمًا، وقال إنها تدعم منظمات ومؤسسات تطبق الأجندة الأميركية على التراب الروسي.
- أعلن الرئيس الأميركي عن عرض بوتين للمساعدة على توفير الأمن في أفغانستان.
- جرى نقاش حول ضرورة فتح المعابر السورية لإيصال المساعدات الإنسانية ولكن لم يصل الطرفان إلى اتفاق حول الموضوع.
- موقف بايدن من سوريا لم يتغير فقد قال في مؤتمره الصحفي أن الرئيس بشار الأسد لا يمكن الوثوق فيه.



## الرمذ الإستراتيجي

- المواكبة المستمرة -

### تعليقات روسية حول قمة

بايدن - بوتين

#### الموضوع

رصدنا بين 17 حزيران 2021 و 23 حزيران 2021 تعليقات أبرز مراكز الأبحاث والصحف الروسية<sup>11</sup> حول القمة التي جمعت الرئيس الأميركي جو بايدن والرئيس الروسي فلاديمير بوتين. بالمجمل تمحورت المواقف حول نتيجة القمة، والعلاقات مع أوروبا، والعلاقات الأميركية الروسية، والأمن السيبراني. كان لافتاً ربط العديد من الصحف بين هذه القمة وتلك التي جمعت الرئيسين ريغان وغورباتشوف في جنيف في العام 1985 والتي انتهت بمجموعة اتفاقيات شملت مختلف العناوين الاقتصادية، والعسكرية، والأمن الاستراتيجي. بالإضافة إلى هذا كان لافتاً التركيز على أهمية التطرق إلى التعاون الأميركي-الروسي في مجال الأمن السيبراني لما يمثله من أهمية لروسيا وبوابة لعودتها إلى الساحة الدولية بقوة. وأخيراً ما أسمته مراكز الأبحاث بـ "السوق الجيوسياسية" للتفاوض والمساومة في جملة قضايا بعضها يشمل منطقة الشرق الأوسط.

#### أبرز التعليقات

##### حول نتيجة القمة:

- أظهرت قمة هذا الأسبوع أن واشنطن وموسكو قد وافقتا على أنه لن يغير أي منهما سلوك الطرف الآخر وهذا ما يميز هذه القمة عن لقاءات الإدارات السابقة.
- في نهاية المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس الأميركي جو بايدن في جنيف، كان هناك حديث مع صحفي أميركي يكشف الخلاصات الحقيقية لقمة لم يكن من المفترض أن تحقق أي اختراقات - عندما تكون توقعاتك في الحضيض، لا يمكن إلا للأشياء الجيدة أن تحدث.

<sup>11</sup> أبرزها: وكالة تاس، موسكو تايمز، كارنيغي روسيا، المجلس الروسي، صحيفة برفادا.

• للمرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة، كان لدى كل من الإدارتين صورة واقعية لقدراتهما ومصالحهما المتبادلة.

• بدأ أن كليهما يدركان أن هدفهما الرئيسي هو تجنب الصراع، والتعاون في القضايا التي لهما فيها مصالح مشتركة.

• هناك نقص في الحزم من جانب الأميركيين. لقد تصرّف بايدن بحُسن نية في التفاوض مع روسيا مع وضع حدود واضحة. ستكون الأشهر الستة إلى الاثني عشر المقبلة حاسمة في تحديد ما إذا كانت روسيا مهتمة حقًا بإقامة توازن جديد.

• لاحظنا أنه جرى تبسيط جدول الأعمال قدر الإمكان، واختزاله إلى الأنماط التقليدية.

• من غير المرجح أن يكون لنهج الولايات المتحدة تجاه موسكو هدف ثان سوى منع أكبر قوة نووية من التحالف مع بكين والحفاظ على منصة للمفاوضات والحوار ومراقبة المسؤولين الأمنيين وذلك عبر إتاحة المساومة في بعض المناطق مثل إيران أو سوريا أو ليبيا، وتحديد مناطق النفوذ و "الخطوط الحمراء".

### حول الاتفاقات:

• الاتفاق على عودة السفراء إلى عاصمتي البلدين هو اتفاق رمزي، ويهدف إلى خلق جو ثنائي أكثر إيجابية بشكل عام.

• تمّت مناقشة القضايا المرتبطة بأوكرانيا وبيلاروسيا وسوريا وليبيا، ولكنها لم تكن كافية لأولئك الذين تهّمهم أكثر من غيرها.

• عند مناقشة مسألة نافالني والمعارضة، رسم بوتين خطأ أحمر، ربما الأكثر أهمية. قال بوتين بشكل أساسي، "أنا وأنت يمكننا مناقشة أي موضوع، لكن ابتعد عن سياستنا الداخلية - ليس لديك السلطة الأخلاقية أو أي نوع آخر من السلطة، لأنك أنت نفسك تواجه الكثير من المشاكل المحلية. سنتعامل مع ثوارنا بأنفسنا".

• تريد الولايات المتحدة وروسيا المزيد من القدرة على التنبؤ. تريدان إعادة إقامة حوار عادي بينهما. لا تعني كلمة "عادي" حلّ جميع مشاكلهما، ولكنها تعني المزيد من القدرة على التنبؤ. العلاقات الطبيعية هي القدرة على التنبؤ - بأن أي جزء من هذه العلاقة لن ينفجر غدًا، وأننا لن نبدأ حربًا.

• كانت محادثاتهما حول القضايا الدولية أكثر إنتاجية. لقد توصّلا إلى نوع من الاتفاق حول أفغانستان وإيران. كما توصّلا إلى اتفاق بشأن الأمن السيبراني. أو ربما لم يتوصّلا إلى اتفاق، لكنهما أشارا إلى استعدادهما للتفاوض.

• أخيراً، المسار الثالث، على الأرجح، هو تشكيل نوع من "السوق الجيوسياسية" مع مجموعة من عروض التبادل. جزئياً، تم تحديد الاتجاهات بالفعل: على سبيل المثال، لم تكن هناك بدائل لاتفاقيات مينسك والمفاوضات بشأن عضوية أوكرانيا في الناتو - ظلت كييف في منطقة هشة من النفوذ الروسي. وأكد بوتين رغبته في جعل إيران خالية من الأسلحة النووية. هناك خيارات لأفغانستان وسوريا وليبيا والعالم العربي وحتى بيلاروسيا.

### حول العلاقة مع أوروبا:

• التقى بايدن بقيادة مجموعة السبع ومسؤولي الناتو لخلق انطباع بوجود جبهة موحدة ضد "التهديدات" التي تشكّلها روسيا والصين. رسم المتحدثون باسمه مراراً وتكراراً صورة "تحالف الدول الديمقراطية" المستعد لمواجهة "الأنظمة الاستبدادية"، دفاعاً عن "النظام القائم على القواعد" عبر التمسك بـ "القيم الغربية" - القيم التي تتعرض للهجوم بسبب "النوايا الخبيثة" التي يُزعم أن روسيا والصين أظهرتاها.

• بعد هذا الاجتماع، سوف تسعى أوروبا جاهدة من أجل علاقة أفضل مع روسيا. قبل ذلك، عندما التقى [الرئيس الفرنسي إيمانويل] ماكرون ببوتين، كان يُنظر إليه على أنه حدث استثنائي. لكن الآن فتح بايدن الباب لذلك. إن لقاء بايدن مع بوتين يعني أن الأخير ليس أسوأ طفل في المنطقة، ولا بأس في التعامل معه. يمكن الآن توقع تحسّن العلاقات بين روسيا وعدد من دول أوروبا الغربية.

• لوضع الأمور في نصابها، عندما تأسست مجموعة السبع، في عام 1975، كانت الدول الأعضاء تمثل 80٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. لكنه اليوم يزيد قليلاً عن 30٪، وفقاً لموقع Statista.com. من حيث عدد السكان، تمثل الدول السبع أقل من 10٪ من إجمالي سكان العالم. وهكذا، في حين أن "الأقزام السبعة" (كما أطلق عليهم ليندون لاروش) أظهروا الوحدة في كورنوال، كانت هناك مخاوف مشروعة بشأن قدرتهم على فرض إرادتهم على العالم، وتحت الطاولة، ظهرت خلافات، لا سيما حول كيف أنه "من الصعب أن تكون ضد الصين".

• التعهّد برفض الحرب النووية، رغم أنه مفيد، لا معنى له إذا استمر أولئك الذين صاغوا قمتي مجموعة السبع وحلف شمال الأطلسي في اعتبار أنها مواجهة بين "تحالف الدول الديمقراطية" و "الأنظمة الاستبدادية" للسيطرة على جدول الأعمال العالمي.

### العلاقات الأميركية-الروسية:

• كان بوتين يحتاج إلى القمّة أكثر من أي شيء آخر للترويج لنفسه على المسرح العالمي ولتقديم نفسه كرجل دولة معترف به من قبل الرئيس الأميركي - شخص يستعدّ البيت الأبيض للدخول معه في حوار حول قضايا استراتيجية مهمة وحول الأمن العالمي.

• لا أرى أي شيء جيد في العلاقات الأميركية الروسية المستقبلية في الأشهر والسنوات المقبلة. إذا قارنا هذا الاجتماع بقيمة جنيف عام 1985 [الولايات المتحدة - السوفيياتية]، كانت هناك أيضاً علاقة متوترة في ذلك الوقت، لكن الوضع كان مختلفاً. من ناحية، كان هناك ريغان، ومن ناحية أخرى، كان هناك غورباتشوف، الذي كان يريد حقاً علاقات أفضل. مع بوتين، ليس من الواضح ما الذي يريده. لا تزال أجندته غير مفهومة إلى حد كبير. إنها تقوم على فكرة أن الغرب يتراجع كقوة مهمة في العالم. لقد أسقط موضوع الغرب - لا يهمله. بالنظر إلى كل هذا، من الصعب توقع أي اختراقات.

• عادة، الشخص الذي يقترح القمة هو الذي يحتاج إليها أكثر. كان هذا بمبادرة من أميركا، لكن يبدو لي أن كلا الجانبين لهما مصلحة. بعد كل شيء، كان بإمكان بوتين أيضاً أن يتخذ موقفاً ويقول، "إذا كنت ستصنفي بالقاتل، فلن ألتقي بك". وهو لم يفعل ذلك، مما يعني أنه كان بحاجة إلى ذلك أيضاً.

• السياسة الأميركية التي سوف تتبّع: التفاوض حيثما كان ذلك ممكناً، والضغط حيث يكون ذلك مستحيلاً، وأن نكون أصدقاء حيثما يكون ذلك مفيداً، وأن نتنازل حيث يكون ذلك خفياً.

• يجب أن تُبنى العلاقات مع روسيا من الآن فصاعداً رسمياً ليس على أساس التقارب المحتمل مع الغرب، وليس على أساس التقييمات الغربية للأوضاع في روسيا، ولكن على أساس المصالح المشتركة فقط، و ضد الأعداء المشتركين، ومن أجل تجنب الاشتباكات حيث قد تحدث. كان بايدن يمثل أيضاً أميركا الجديدة: أميركا التي تعيد علاقاتها السابقة مع حلفائها، والوحدة الغربية، والنفوذ الديمقراطي.

• ربما كانت صدمة للمصابين بالـ "روسوفوبيا" أن "البيان الرئاسي المشترك حول الاستقرار الاستراتيجي" الذي صدر بعد القمة تضمن اللغة الدقيقة للقمة الأميركية الروسية السابقة، بين رونالد ريغان وميخائيل جورباتشوف في نوفمبر 1985، وهو ما يعتبره كثيرون وقر الأساس للحل السلمي لانتهاء الاتحاد السوفيياتي.

• كان رؤساء الولايات المتحدة مترددين في الدخول في مثل هذا التعاون لتجنب خلق الوهم برفع مكانة روسيا إلى مستواها السابق. ومع ذلك، قد يوافق بايدن على مثل هذا التعاون.

• ما تقترحه موسكو هو شكل متجدد للعلاقات في حقبة الحرب الباردة، عندما عمل الجانبان على الاعتراف الكامل بالاختلافات الواضحة بينهما، واحتواء توسعها، وكتبوا معاً القواعد اللازمة لتجنب تصادم قاتل.

• يرى البيت الأبيض أن مزيداً من التقارب بين بكين وموسكو، والذي ازداد بالتزامن مع معارضتهما للولايات المتحدة، أمر غير مرغوب فيه. ونتيجة لذلك، تسعى إدارة بايدن إلى تحقيق الاستقرار في "الجبهة الروسية" حتى لا تشتت انتباهها وتكون قادرة على إلقاء أكبر عدد ممكن من الموارد على "الجبهة الصينية".

• لعدم وجود مصطلح أفضل، يمكن للمرء أن يطلق على العلاقة الناشئة "الاحتواء المتبادل مع المشاركة الانتقائية". الاحتواء هنا هو بعد أكثر أهمية من المشاركة؛ سيستمر التفاعل الأميركي الروسي في كونه عدائياً و/أو تنافسياً في المقام الأول. يبدو أن كلاً من الكرملين والبيت الأبيض يؤمنان بانحدار تاريخي لا

رجعة فيه للجانب الآخر، وبالتالي، تأمل القيادتان الأميركية والروسية في تجاوز خصومتها على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي.

### **حول الأمن السيبراني:**

- كانت اللحظة الأكثر إثارة للاهتمام عندما بدأ أنهما يبرمان اتفاقاً للتعاون في مجال الأمن السيبراني. إذا حدث هذا بالفعل ولم ينسحب بايدن عند عودته إلى الوطن فهذا تحوّل كبير في الموقف الأميركي. لأن الموقف الأميركي كان شيئاً من هذا القبيل: "ما الذي يمكن التحدث عنه معكم يا رفاق؟ أنت بحاجة إلى إيقاف الهجمات الشبيهة بالمشاغبين على بنيتنا التحتية الأساسية، وبعد ذلك سيتم حل المشكلة".
- حاولت الولايات المتحدة وضع خطوط حمراء في الفضاء الإلكتروني وإنشاء مناطق آمنة في 16 مجالاً من مجالات البنية التحتية الحيوية.

